

Distr.: General
20 August 2019
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والأربعون

٩-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ٩ من جدول الأعمال

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل

بذلك من أشكال التعصب، ومتابعة وتنفيذ إعلان

وبرنامج عمل ديربان

تقرير اللجنة المخصصة المعنية بوضع معايير تكميلية عن أعمال دورتها العاشرة**

الرئيس - المقرر: تاوونغا موشايافانغو (زمبابوي)

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٣/٣ وقراريه ٢١/٦ و ٣٠/١٠. وهو موجز لمداولات الدورة العاشرة للجنة المخصصة المعنية بوضع معايير تكميلية، والمناقشات الموضوعية التي جرت أثناء الدورة.

* تُعمم مرفقات هذا التقرير كما وردت وباللغة التي قُدمت بها فقط.

** قدمت هذه الوثيقة في وقت متأخر إلى خدمات المؤتمرات دون التفسير المطلوب بموجب الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ بء.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-14138(A)



* 1 9 1 4 1 3 8 *

أولاً - مقدمة

- ١ - تقدم اللجنة المختصة المعنية بوضع معايير تكميلية هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٣/٣ وقراريه ٢١/٦ و ٣٠/١٠.

ثانياً - تنظيم الدورة

- ٢ - عقدت اللجنة المختصة دورتها العاشرة في الفترة من ٨ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وعقدت اللجنة ١٨ جلسة أثناء الدورة.

ألف - الحضور

- ٣ - حضر الدورة ممثلون عن الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء الممثلة بمراقبين والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر المرفق الثالث).

باء - افتتاح الدورة

- ٤ - افتتحت رئيسة فرع سيادة القانون والمساواة وعدم التمييز في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الدورة العاشرة للجنة المختصة المعنية بوضع معايير تكميلية.

جيم - انتخاب الرئيس - المقرر

- ٥ - انتخبت اللجنة المختصة في جلستها الأولى تاوونغا موشايافانغو، الممثل الدائم لزبابوي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، رئيساً - مقررًا بالتركية.
- ٦ - وشكر الرئيس - المقرر أعضاء اللجنة المختصة على انتخابه، وجدد التزامه بمواصلة التعاون مع جميع الدول الأعضاء والجهات المعنية على تنفيذ ولاية اللجنة.
- ٧ - وأشار إلى أن برنامج العمل خلال الدورة منقسم عمومًا إلى جزأين: تخصص الأيام الأربعة الأولى لعروض الخبراء والمناقشات بشأن ثلاثة مواضيع متفق عليها، أما المفاوضات التمهيدية بشأن وضع بروتوكول إضافي للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري فتستغرق الأيام الخمسة المتبقية من الدورة.
- ٨ - وأشار إلى أن مجلس حقوق الإنسان قد كلف اللجنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، "بوضع معايير تكميلية، على سبيل الأولوية والضرورة، في شكل اتفاقية أو بروتوكول إضافي/بروتوكولات إضافية للاتفاقية، بحيث تسد الثغرات القائمة في الاتفاقية وتقدم كذلك معايير شارعة جديدة تهدف إلى مكافحة جميع أشكال العنصرية المعاصرة، بما في ذلك التحريض على الكراهية العنصرية والدينية".

- ٩ - وأشار الرئيس - المقرر إلى طلب الجمعية العامة في القرار ١٨١/٧١ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وطلب مجلس حقوق الإنسان في القرار ٣٦/٣٤ في آذار/مارس ٢٠١٧

الموجهين إلى رئيس - مقرر اللجنة المخصصة بأن "يكفل بدء المفاوضات بشأن مشروع البروتوكول الإضافي للاتفاقية الذي يجرم الأفعال ذات الطابع العنصري والتي تنم عن كره الأجانب". واعتمدت الجمعية العامة منذ ذلك الحين قرارين إضافيين ذوا صلة، وهما القرار ١٥٧/٧٢ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ والقرار ٢٦٢/٧٣ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وأشار إلى أن هذه القرارات تعبر عن إحباط سببه أن اللجنة المخصصة لا تحرز التقدم المتوخى منها ويبدو جلياً أن هناك توجهاً لدفعها نحو تنفيذ ولايتها.

١٠ - وكانت مهمة اللجنة خلال الدورة العاشرة واضحة تماماً، وفقاً لتوجيهات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان على السواء. وذكر الرئيس - المقرر أن اللجنة ملزمة ببدء المفاوضات بشأن العناصر التي من شأنها أن تشكل البروتوكول الإضافي للاتفاقية. وينبغي أن تستمر المفاوضات في الدورات المقبلة، وفي هذا الصدد، اقترح أن يكون البروتوكول الإضافي البند الحصري في جدول الأعمال في الدورات المقبلة إلى أن يُجسم النظر في هذه المسألة.

١١ - وأشار إلى أن عمل اللجنة أضحى أكثر أهمية في ضوء واقع محزن مفاده أن الكثير من الناس في جميع أنحاء العالم ما زالوا يقعون ضحية العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما يشمل على وجه خاص أشكالها ومظاهرها المعاصرة التي يتسم بعضها بطابع عنيف. ولا يسع اللجنة الاستمرار في التنصل من مسؤوليتها عن تعزيز حماية الأعداد المتزايدة من ضحايا هذه الآفات. ومن الضروري وضع قوانين لمكافحة التمييز وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب على نحو فعال. وعلى الرغم من أن التجريم هو الهدف المنشود، قال الرئيس - المقرر إنه ينبغي للجنة أيضاً أن تكون منفتحة على النظر في اتخاذ تدابير وقائية تكمل التجريم.

١٢ - وفيما يتعلق بهذه العملية، أشار الرئيس - المقرر إلى أنه على غرار رسالته السابقة التي عممتها الأمانة العامة، لن يقدم نص مشروع بروتوكول إضافي في هذه المرحلة. بل سيستمع لآراء الدول لتكوين فكرة بشأن ما تريده ومن ثم رسم الطريق للمضي قدماً. وكان يتوقع أن تقوم كل مجموعة من المجموعات الإقليمية أو فرادى البلدان بإعداد مواقفها ومساهماتها في المناقشات من خلال مقترحات تتعلق بالأفعال ذات الطابع العنصري والتي تنم عن كره الأجانب التي ترى أنه ينبغي تجريمها. وقال إن التفاوض بشأن مشروع البروتوكول سيجري على أساس هذه المساهمات.

١٣ - وحث اللجنة على أن تواصل التركيز في جميع الأوقات على تنفيذ ولايتها. وقال إن دور اللجنة ليس هو إعادة تشكيل الولاية أو تجاهلها، بل هو تنفيذ هذه الولاية. ودعا الرئيس - المقرر إلى وحدة الهدف بين جميع الدول الأعضاء والجهات المعنية في الوقت الذي تشرع فيه اللجنة في عملها المهم.

دال - إقرار جدول الأعمال

١٤ - أقرت اللجنة المخصصة في جلستها الأولى جدول الأعمال التالي لدورتها العاشرة:

١ - افتتاح الدورة.

٢ - انتخاب الرئيس - المقرر.

- ٣ - إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.
- ٤ - عروض ومناقشة بشأن حماية المهاجرين من الممارسات العنصرية والتمييزية والممارسات التي تنم عن كره الأجانب.
- ٥ - عروض ومناقشة بشأن العنصرية في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة (الجريمة الإلكترونية العنصرية).
- ٦ - عروض ومناقشة بشأن تشريع شامل لمكافحة التمييز.
- ٧ - مناقشة عامة وتبادل للآراء بشأن البنود ٤ و ٥ و ٦.
- ٨ - مناقشة قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٣ وقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣٤.
- ٩ - مناقشة عامة وتبادل للآراء بشأن البند ٨.
- ١٠ - مناقشة عامة وتبادل للآراء.
- ١١ - مناقشة عامة وتبادل للآراء بشأن الاستنتاجات والتوصيات.
- ١٢ - اعتماد استنتاجات وتوصيات الدورة.

هاء - تنظيم الأعمال

- ١٥ - قدّم الرئيس - المقرّر في الجلسة نفسها مشروع برنامج عمل للدورة، تم إقراره. ويرد برنامج العمل، بالصيغة التي نُقح بها لاحقاً، في المرفق الثاني. ودعا الرئيس - المقرر المشاركين إلى تقديم تعليقات عامة.
- ١٦ - وأعربت الوفود عن تهانيتها الحارة للرئيس - المقرّر بمناسبة انتخابه وأدلت ببيانات افتتاحية.
- ١٧ - وأدلت الممثلة الدائمة لأنغولا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ببيان افتتاحي باسم المجموعة الأفريقية، مشيرة إلى أن الدورة عقدت في الوقت المناسب، حيث تتزامن مع مرحلة حرجة تتسم بتزايد العنصرية وكره الأجانب في جميع أنحاء العالم، بما لا يدع مجالاً للشك بشأن ما يتعين القيام به لمواجهة هذه الأفعال. فالعنصرية تتعلق بتجريد البشر من إنسانيتهم. ولا يمكن لأي شخص أن يعترف بأن حرية التعبير ينبغي أن تعلق على الكرامة الإنسانية، ولكن المؤسف أن الوضع لا يزال كذلك. وأضافت أنه يجب إدانة الأشكال الجديدة من كره الأجانب إدانة قانونية.
- ١٨ - وترى المجموعة الأفريقية أنه ينبغي النظر في البنود التالية أثناء الدورة، ليس بسبب أهميتها فقط ولكن كذلك بسبب الحاجة الملحة إلى دراستها: (أ) المهاجرون هم بشر، وبالتالي فإنهم جديرون بمعاملة إنسانية والحماية من الممارسات التمييزية والممارسات التي تنم عن كره الأجانب؛ (ب) وعلى الرغم من الطبيعة اللامركزية للإنترنت، فإنه يجب أن تنظم حرية التعبير في الفضاء الإلكتروني وأن تخضع للرقابة على نحو رادع من أجل الحد من نشر خطاب الكراهية والتحريض على التمييز العنصري وعلى الأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية، وتقع مسؤولية تنظيم هذا الفضاء على نحو سليم على عاتق الدولة؛ (ج) ويجب أن يتخذ جميع أصحاب المصلحة نهجاً شاملاً وشمولياً في التشريعات المناهضة للتمييز من خلال

التثقيف في مجال حقوق الإنسان، في سبيل تعزيز "ثقافة السلام" والتسامح واللاعنف ومنع نشوب النزاعات.

١٩ - وأعربت المجموعة الأفريقية عن اقتناعها بأن إجراء المناقشات في إطار اللجنة المخصصة سيسهم في تحديد العناصر الممكنة لوضع المعايير التكميلية التي تحتاج إليها المجتمعات اليوم. كما أفادت المجموعة الأفريقية بأن الوقت قد حان الوقت لتحديث المعايير من أجل تحديد مسؤوليات الأفراد والشركات والحكومات تحديداً واضحاً. وجددت المجموعة دعوتها إلى جميع البلدان وأصحاب المصلحة للمساهمة البناءة في التنفيذ الفعال لولاية هذه الآلية الهامة لمجلس حقوق الإنسان.

٢٠ - وكرر ممثل البرازيل تأكيد التزام بلده بتعزيز الإطار القانوني الدولي لمكافحة جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بطرق منها وضع معايير تكميلية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقال إن البرازيل تحت جميع البلدان على المشاركة في هذه الجهود بروح تتسم بالتوافق والالتزام بإيجاد عالم يتمتع فيه الجميع بالانعتاق التام من جميع أشكال التمييز والتعصب. ورحب بالمواضيع التي ستناقش خلال الدورة العاشرة ودعا جميع البلدان إلى تعزيز جهودها الرامية إلى تنفيذ سياسات وبرامج وأنشطة تستهدف مكافحة جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٢١ - وفيما يتعلق بولاية اللجنة المخصصة، دعا ممثل البرازيل جميع الوفود والمجموعات الإقليمية إلى العمل على بناء الثقة المتبادلة وروح التوافق والتوصل إلى أرضية مشتركة بشأن المسائل الحساسة والهامة المتعلقة بوضع معايير تكميلية للاتفاقية. وقال إنه يتطلع إلى تبادل الآراء بصورة منفتحة وبناءة خلال الدورة الحالية.

٢٢ - ورحب ممثل الصين بالجهود التي تبذلها المجموعة الأفريقية واللجنة للقضاء على التمييز العنصري وأعرب عن التزام بلده بعمل اللجنة المخصصة. وقال إن العنصرية تنتهك القيم الأساسية للمساواة والحرية والعدالة، كما تقوض حقوق الإنسان وتهدد تقدم الحضارة الإنسانية على نحو خطير. ولا تزال العنصرية من الشواغل الخطيرة في بعض البلدان. كما أن السياسات اليمينية والنازية الجديدة آخذة في الازدياد. وتحرض بعض الشخصيات السياسية تحريضاً صريحاً، ظاهرياً باسم الديمقراطية وحرية التعبير، على العنصرية وكره الأجانب دون الخضوع للمساءلة. ودعا ممثل الصين البلدان حيث يلاحظ وقوع حوادث عنصرية خطيرة إلى تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان والصكوك الدولية الأخرى، من أجل وضع قوانين وسياسات وطنية محددة الأهداف ومعالجة الأسباب الجذرية للعنصرية. وشدد أيضاً على ضرورة أن تواصل اللجنة الاضطلاع بدور مهم في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان والصكوك الدولية ذات الصلة وفي توجيه جميع الأطراف إلى توافق في الآراء بشأن مسألة المعايير التكميلية.

٢٣ - وأعرب ممثل زيمبابوي عن تأييد وفد بلده للبيان الذي أدلت به الممثلة الدائمة لأنغولا باسم المجموعة الأفريقية. وشدد على الحاجة الملحة إلى التنفيذ الكامل والفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان وتنفيذ ولايات جميع آليات المتابعة، بما في ذلك اللجنة المخصصة. كما أشار إلى أن الوضع أصبح أكثر إلحاحاً في ضوء اتجاه مثير للقلق حيث ما زال العديد من الناس في جميع أنحاء العالم يقعون ضحية العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من

تعصب، بما يشمل أشكالها ومظاهرها المعاصرة. ومما يثير القلق خاصة أن الأشخاص المنتمين إلى فئات ذات أوضاع هشّة مثل المهاجرين واللاجئين وملتزمي اللجوء، فضلاً عن المنحدرين من أصل أفريقي، هم الضحايا الرئيسيون.

٢٤ - وقال الممثل الدائم للسنغال لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إن وفد بلده ينضم إلى بيان المجموعة الأفريقية. وأشار إلى ما جرى التعبير عنه من كره للأجانب في العديد من البلدان مما يناقض تناقضاً صارخاً مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة. ويؤدي تزايد خطاب الكراهية والأفعال العنصرية، لا سيما ضد المهاجرين والأشخاص المنتمين إلى الأقليات والفئات الضعيفة، إلى انتهاك المبادئ الأساسية للمساواة وعدم التمييز. وأوضح ممثل السنغال أن بلده ترى أنه من الضروري كذلك الاستثمار في التعليم وكفالة أن يرسخ قيماً لدى الناس تُمكنهم من العيش معاً في عالم تعددي. وفي سياق العولمة، لا تقتصر الهجرة على إتاحة الفرص فحسب، بل تشمل كذلك نشوء تحديات مرتبطة بالضعف والتمييز، ولذلك من المهم حماية حقوق الإنسان من أجل تعزيز إدماج واندماج العمال المهاجرين. وجميع الجهات الفاعلة مدعوة إلى المساهمة بدرجة كبيرة في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الذي يأخذ في الاعتبار شواغل أصحاب المصلحة الرئيسيين، أي المهاجرين، مع التوفيق بين مصالح بلدان المغادرة والعبور والأصل.

٢٥ - وفيما يتعلق بمكافحة خطاب الكراهية عن طريق تكنولوجيات المعلومات الجديدة، قال ممثل السنغال إن السنغال صارت الدولة الطرف الخمسين في اتفاقية بودابست المتعلقة بالجريمة الإلكترونية. وذكر أن لدى السنغال شعبة لتحقيق الشرطة ولجنة للبيانات الشخصية مكلفتين بمعالجة الجريمة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات ويضم السنغال أول مركز للدراسات والتدريب بشأن هذا الموضوع في غرب أفريقيا. كما أن السنغال عضو في منبر التعاون ("غلاسي+") (المشروع الممدّد المتعلق بالتدابير العالمية لمكافحة الجرائم السيبرانية). وأخيراً، أشار ممثل السنغال إلى أن إعداد بروتوكول إضافي للاتفاقية يظل ضرورياً أكثر من أي وقت مضى لمكافحة تلك الظواهر.

٢٦ - وضمت ممثلة بوتسوانا صوت وفد بلدها إلى بيان المجموعة الأفريقية. وقالت إن بوتسوانا تعتبر أن أحدث قرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة تجسد خطوة هامة في العملية التي تدوم لعقد من الزمن لأنها تقع في صميم ولاية اللجنة فيما يتعلق بالتفاوض بشأن وضع بروتوكول اختياري لكي يتواصل ضمان مواءمة الأطر الدولية مع المسائل الناشئة. ومن رأي بلدها الراسخ أنه ينبغي أن تكون نتائج المفاوضات متسقة مع مبادئ وروح إعلان وبرنامج عمل ديربان. وسوف تستهل الدورة عملية من شأنها أن تعالج الجوانب المتعددة للتمييز، بما يشمل المهاجرين والعنصرية في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة ووضع تشريعات شاملة لمكافحة التمييز، لضمان أن تسد اللجنة الثغرات القائمة في الاتفاقية لتحقيق المساواة بين الجميع. كما دعت جميع المشاركين إلى تذكّر الهدف الرئيسي للجنة وضمان إجراء حوار بناء يكفل تحقيق نتيجة يمكن مواصلة العمل على أساسها.

٢٧ - وقالت ممثلة الاتحاد الأوروبي إن تنفيذ الاتفاقية لا يزال متعثراً كما يتبيّن من استمرار انتشار العنصرية والتمييز العنصري في جميع أنحاء العالم. وأشارت إلى أن الاتفاقية صك حي قادر على كفالة التصدي للتحديات الجديدة والناشئة على السواء التي لم يكن من الممكن توقعها وقت اعتماد الاتفاقية. ولذلك، ينبغي أن يظل التركيز منصباً على التنفيذ الكامل والفعال

لتحقيق هدف القضاء التام على ويلات العنصرية بجميع أشكالها. وقالت ممثلة الاتحاد الأوروبي إنه ليس هناك أي اتفاق أو أدلة على وجود ثغرات في الاتفاقية، أو على فشلها في التصدي لأشكال العنصرية المعاصرة.

٢٨ - وأضافت، وفق رأي الاتحاد الأوروبي، أن لجنة القضاء على التمييز العنصري تعتبر أنه لا توجد في الاتفاقية أي ثغرات، وخلص الخبراء الذين أعدوا دراسة عن المعايير الدولية التكميلية "بشأن محتوى ونطاق الثغرات الموضوعية في الصكوك الدولية القائمة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب"، إلى أن هناك ثغرات في التنفيذ أو إلى أنه ينبغي تناولها في التعليقات العامة للجنة، لكنهم لم يخلصوا إلى أن ثمة حاجة إلى وضع بروتوكول إضافي.

٢٩ - ولذلك، ليس بوسع الاتحاد الأوروبي أن يؤيد بدء المفاوضات بشأن وضع بروتوكول إضافي للاتفاقية يجرم الأفعال ذات الطابع العنصري والتي تنم عن كره الأجانب. وقالت ممثلة الاتحاد الأوروبي إن المناقشات جارية في إطار اللجنة المخصصة على أساس الحاجة إلى معايير تكميلية ممكنة للاتفاقية. ويجري النظر في خيارات أخرى من قبيل اعتماد صكوك غير ملزمة قانوناً، ويمكن مواصلة استكشافها على أساس توافقي.

٣٠ - ويرى الاتحاد الأوروبي أن الكفاح العالمي ضد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب هي مسألة تعني الجميع في كل منطقة من مناطق العالم. كما أنها مسألة ينبغي للمجتمع الدولي أن يتحد ضدها. ومن هذا المنطلق، لا يزال الاتحاد الأوروبي منفتحاً على المشاركة في حوار بناء مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بهذا الموضوع، كما أنه مستعد لتبادل أفضل الممارسات في هذا الصدد.

٣١ - وقال ممثل باكستان، متحدثاً باسم منظمة التعاون الإسلامي، إن العالم يواجه العديد من التحديات التي تتسم بالنزاعات الدولية وتفاقم الأزمات الإنسانية. ويمكن أن تعزى أسباب هذه الأوضاع إلى ازدياد الكراهية والتعصب وكره الأجانب. وأصبحت الأسباب الجذرية للاعتداء والتمييز العنصري أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، حيث تؤدي إلى ظهور أشكال جديدة ومعاصرة للتمييز العنصري على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، لا تغطيها الصكوك القائمة. وبذلك، ثمة حاجة إلى وضع تشريعات فعالة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء لسد الثغرات القائمة واتخاذ تدابير تصحيحية لفائدة ضحايا الظلم والتمييز. وترى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تداعيات مظالم الماضي لا تزال تلقي بظلالها على حياة الكثيرين، ولذلك لا بد من التعاون الدولي من أجل التغلب على العقبات التي تحول دون تحقيق المساواة في مستويات المعيشة وتحسينها.

٣٢ - وأعربت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عن قلقها البالغ إزاء تصاعد السياسة الشعبوية والأيدولوجيات اليمينية المتطرفة التي توجج نار الكراهية والتعصب الديني، ولا سيما ضد السكان المسلمين في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. واعتُبرت القومية مساويةً للوطنية، في سياق موجة خطيرة للسياسة المتطرفة والقومية الشاملة في العديد من أنحاء العالم. وستواجه الشعوب الأصلية والعمال المهاجرون واللاجئون والفئات الضعيفة الأخرى العديد من ممارسات التمييز والمضايقة بدرجة أكبر من غيرهم. وترى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن عمل اللجنة صائب ومهم، وتؤكد من جديد التزامها بالمشاركة البناءة في

مناقشات اللجنة. وترى المنظمة كذلك أن من المهم أن يغطي البروتوكول الإضافي المقترح جميع الأشكال المعاصرة للتمييز، بما يشمل أي تمييز قائم على أساس الدين أو المعتقد، مثل كراهية الإسلام، التي تمثل حالياً الشكل الأكثر انتشاراً من أشكال التمييز على أساس الدين أو المعتقد.

٣٣- وضمت ممثلة جنوب أفريقيا صوت وفد بلدها إلى بيان أنغولا باسم المجموعة الأفريقية. وأشارت إلى أن الحوادث التي وقعت الشهر الماضي في كرايستشيرش في نيوزيلندا، ينبغي أن تحث اللجنة على تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان تنفيذاً كاملاً. وينبغي أن تحث هذه الحوادث اللجنة بدرجة أكبر على حماية وتعزيز واحترام حقوق الإنسان لأكثر الفئات ضعفاً من خلال وضع معايير تكاملية للاتفاقية وسد أي ثغرات معيارية وإجرائية قائمة.

٣٤- وذكرت ممثلة جنوب أفريقيا أيضاً أن معظم الفئات المحرومة تاريخياً التي تتعرض للمفقر وعدم المساواة، تقع في نطاق اختصاص إعلان وبرنامج عمل ديربان، على النحو المبين في جملة أمور في الفقرتين ١٠٤ و ١٠٥ من إعلان وبرنامج عمل ديربان. وقد سنت جنوب أفريقيا تشريعات يقتضيها الدستور لإنفاذ جملة أمور منها منع أو حظر التمييز غير العادل وضمان حقوق الوصول إلى المعلومات والإجراءات الإدارية العادلة. واعتمدت جنوب أفريقيا مؤخراً خطة عمل وطنية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، كإجراء يندرج في إطار التزامها بالاتفاقية وبالتنفيذ الكامل والفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان.

٣٥- وأشار ممثل الهند إلى أن العنصرية والتمييز العنصري هما من أكثر الأفعال انتشاراً التي كثيراً ما تؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ويشهد المجتمع الدولي أشكالاً مكثفة من العنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك تعصب. وتُحظر العنصرية والتمييز العنصري حظراً فعلياً بموجب مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وقد أفادت تقارير بأن الأنماط الجديدة للتمييز العنصري والكراهية تؤثر على عدد متزايد من الأفراد، سواء تعلق الأمر بالمهاجرين أو اللاجئين أو العائدين أو المشردين داخلياً.

٣٦- وأثنى ممثل الهند على الجهود التي تبذلها اللجنة المخصصة في تحديد الممارسات العنصرية والتمييزية والتي تتم عن كره الأجانب خلال فترة عملها طوال السنوات العديدة الماضية، وهو إجراء يتسم بالأولوية لسد الثغرات القائمة في الاتفاقية ووضع معايير جديدة لمكافحة جميع أشكال التمييز. وذكر المتحدث أن العنصرية والتمييز العنصري يقوضان كرامة الإنسان، لذا لا بد من التصدي لهما لضمان المساواة وحماية الأفراد من جميع الممارسات التمييزية. ورحب المتحدث بالمناقشة البناءة التي ستجرى في الأيام المقبلة.

٣٧- وضم ممثل إندونيسيا صوت وفد بلده إلى البيان الذي أدلت به باكستان باسم منظمة التعاون الإسلامي. وذكر أنه رغم وجود العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان والآليات الوطنية والإقليمية ومتعددة الأطراف، فإن التحديات التي تواجهها البلدان أصبحت منتشرة ومهمة أكثر من أي وقت مضى. كما بدأت تطفو على السطح أشكال معاصرة جديدة للتمييز العنصري على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، لا تغطيها الصكوك الحالية، بالموازاة مع تزايد الشعبية الوطنية والأيدولوجيات المتطرفة والتقدم المحرز في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٣٨ - ويرى الوفد الإندونيسي أن أي شكل من أشكال التمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، بما في ذلك ضد المهاجرين، الذي يفسح المجال أمام العنف وخطاب الكراهية في إطار حرية التعبير، هو أمر غير مقبول. وذكر أن على اللجنة أن تهدف إلى تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى منع كره الأجانب وكراهية الإسلام والتفوق العرقي وإلى منع تكرار هذه الممارسات. وبالتالي، من الضروري استكمال المعيار القائم لتمكين التشريعات الفعالة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، من سد الثغرات القائمة وتوفير تدابير تصحيحية لفائدة ضحايا الظلم والتمييز.

٣٩ - وأكد ممثل مصر مجدداً تأييد وفد بلده لولاية اللجنة على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/٦، لوضع معايير تكميلية للاتفاقية بشأن التمييز العنصري المعاصر، بما في ذلك التحريض على العنصرية وكره الأجانب وكراهية الإسلام. وشدد على أهمية مواصلة اللجنة عقد دوراتها إلى أن تنفذ ولايتها من خلال صياغة صك قانوني دولي يجرّم الأشكال المعاصرة للعنصرية. كما أشار إلى أن العالم يشهد العديد من التطورات في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة، مما يؤدي إلى زيادة موجات المهاجرين واللاجئين والمشردين، وانتشار الأشكال الحديثة من التمييز العنصري والعنف، التي ترتبط بظهور أيديولوجيات وأفكار تنشرها جماعات شعبية وجماعات يمينية متطرفة. وأضاف أن العديد من انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف العنصري والهجمات الإرهابية التي ارتكبت قد أودت بحياة العديد من الأبرياء، ولا سيما من المسلمين، كان آخرها الهجوم الإرهابي على مساجد كرايستشيرش. ويرى الوفد المصري أن الوقت قد حان لكي تغتنم جميع الأطراف فرصة العمل بصورة بناءة على صياغة صك قانوني دولي لتجريم الأشكال الجديدة للعنصرية، وبالتالي دعم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم.

٤٠ - وأدلت ممثلة أنغولا ببيان بصفتها الوطنية، لتضم صوت وفد بلدها إلى بيان المجموعة الأفريقية. وذكرت أن أنغولا لا تزال تشعر بالقلق بشأن المعارضة التي قد أعربت عنها بعض البلدان فيما يتعلق بصياغة بروتوكول جديد، ولا سيما إزاء مزاعم أن الاتفاقية كافية لتغطية جميع المسائل المرتبطة بالتمييز العنصري. وعندما كانت أنغولا تستعد للتصديق على الاتفاقية في ٢٠١٩، اغتنمت ممثلة البلد الفرصة لتعلن أن بلدها يُدين جميع أشكال وأعمال العنف العنصري وكره الأجانب والتحريض على الكراهية العنصرية، وأنه يظل منفتحاً على أفكار إضافية ترمي إلى مكافحة هذه الظاهرة. وتشاطر أنغولا الرأي الداعي إلى ضرورة صياغة وثيقة جديدة لمعالجة أحدث أشكال ومظاهر التمييز العنصري وتعزيز التعاون الدولي القوي على تنفيذ مقاصد ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقية نفسها. ويتطلع وفد بلدها إلى مناقشة جميع النهج والاقتراحات العملية التي من شأنها أن تشكل في نهاية المطاف أساساً جيداً لوضع معايير تكميلية في شكل بروتوكول.

٤١ - وضم ممثل ليسوتو صوت وفد بلده إلى بيان المجموعة الأفريقية. ويؤيد وفد بلده تجريم جميع الأفعال العنصرية والتمييز وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وعلى غرار التحيز الجنساني، تؤدي العنصرية وكره الأجانب إلى آثار سلبية على الناس وعلى اقتصادات البلدان. والدول ملزمة أخلاقياً بتنفيذ التدابير المناسبة والفعالة لوقف الآثار الطويلة الأجل للتمييز والعنصرية وعكس مسارها. وقال ممثل ليسوتو إن إعلان وبرنامج عمل ديربان يحثان الدول على

اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتصدي للعنصرية والعنف بدوافع عنصرية من خلال سياسات وبرامج معينة.

٤٢ - وأكد ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية من جديد التزام بلده بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأعاد البلد تأكيد الامتثال للفقرة ١٩٩ من إعلان وبرنامج عمل ديربان فيما يتعلق بالحاجة إلى وضع معايير تكميلية تعزز وتحث الإطار القانوني الدولي من أجل مواجهة التعابير والقوالب النمطية الجديدة للعنصرية والتمييز بجميع مظاهرها، لحماية الضحايا. وفي عام ٢٠١٨، تم التوقيع على المرسوم الوطني بشأن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي في بلده لتعزيز واحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات للمنحدرين من أصل أفريقي.

٤٣ - وترى جمهورية فنزويلا البوليفارية أن الوقت الراهن هو اللحظة التاريخية والمؤاتية لمعالجة جميع هذه المسائل، بالنظر إلى مظاهر العنصرية وكره الأجانب في شتى أنحاء العالم. وتقدر جمهورية فنزويلا البوليفارية عمل اللجنة في الدفع قدماً بوضع قواعد تكميلية للاتفاقية لسد ثغراتها، فضلاً عن توفير معايير شارعة جديدة ترمي إلى مكافحة جميع أشكال العنصرية المعاصرة، بما في ذلك التحريض على الكراهية العنصرية والدينية. وكرر الممثل تأكيد دعم وفد بلده لأداء اللجنة المخصصة ولايتها المهمة.

٤٤ - وضم ممثل ناميبيا صوت وفد بلده إلى بيان المجموعة الأفريقية. وأشار إلى أن العنصرية واقع قائم يؤثر على حياة أعداد لا تحصى من البشر في جميع أنحاء العالم، كما أن مظاهرها آخذة في التطور. وقال إن وفد بلده غير مقتنع بالموقف القائل بعدم وجود ثغرات في الاتفاقية. وشدد ممثل ناميبيا على أهمية عمل اللجنة وعلى ضرورة أن يظل التركيز منصباً على تنفيذ ولايتها.

٤٥ - وقالت ممثلة سويسرا إن بعض الوفود، بما في ذلك الوفد السويسري، ليست في وضع يسمح لها بتأييد القرارات التي تطلب من اللجنة الشروع في صياغة وثيقة ملزمة قانوناً في دورتها العاشرة. وأضافت أن سويسرا قد تابعت مناقشة اللجنة بصورة عملية، مع التركيز على الدليل الملموس القائل بأن الاتفاقية تتضمن بالفعل ثغرات لا يمكن سدها إلا من خلال تشريعات دولية. وعلى الرغم من أن سويسرا مقتنعة بأن المواضيع التي ستناقش أثناء دورة اللجنة تتسم بالأهمية القصوى، فإنها ليست مقتنعة بأن التشريعات الدولية هي الطريقة المناسبة لمعالجة هذه المسائل. وأشارت كذلك إلى أن سويسرا ستواصل متابعة المناقشات وفقاً لذلك الموقف.

٤٦ - وأشارت ممثلة اليابان إلى أن بلدها يدرك أهمية مسألة التمييز العنصري وشجعت الوفود على معالجة هذه المسألة بصورة مشتركة. وشددت على أنه ينبغي للجنة أن تسعى إلى توافق الآراء، حيث من المهم أخذ جميع الآراء بعين الاعتبار، على الرغم من الحذر الذي عبّرت عنه إزاء اعتماد صكوك جديدة ملزمة قانوناً. وينبغي إيلاء الأولوية لتنفيذ الإطار القانوني القائم. وأشارت ممثلة اليابان أيضاً إلى أن لجنة القضاء على التمييز العنصري قد استعرضت حالة بلدها في عام ٢٠١٨. وأشارت كذلك إلى أن اليابان ستتناول مناقشات اللجنة بروح بناءة.

ثالثاً - مناقشات عامة ومواضيعية

ألف - عروض ومناقشة بشأن حماية المهاجرين من الممارسات العنصرية والتمييزية والممارسات التي تنم عن كره الأجانب

٤٧ - في بداية الجلسة الثانية، طلب ممثل نيجيريا الكلمة للإدلاء ببيان افتتاحي في الدورة. وضم صوت وفد بلده إلى البيان الذي أدلت به أنغولا باسم المجموعة الأفريقية والبيان الذي أدلى به ممثل باكستان باسم منظمة التعاون الإسلامي خلال الجلسة الأولى. وأشار إلى أن نيجيريا تشدد على ضرورة التعاون الدولي الحقيقي والمشاركة البناءة، بهدف وضع معايير تكميلية للاتفاقية. وترى نيجيريا أن مسألة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تتجلى بشكل متواصل في اتجاهات جديدة، وتشدد على أهمية وضع معايير دولية تكميلية.

٤٨ - ونظرت اللجنة في الجلسات الثانية والثالثة والسادسة في البند ٤ من جدول الأعمال بشأن حماية المهاجرين من الممارسات العنصرية والتمييزية والممارسات التي تنم عن كره الأجانب. وقام فرانسوا كريبو، أستاذ القانون الدولي العام في جامعة ماك غيل في كندا، ومقرر سابق معني بحقوق الإنسان للمهاجرين (عن طريق الاتصال بالفيديو) وأريادنا إستيفيز، أستاذة ومستشارة في كلية العلوم الاجتماعية والسياسية في الجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك (عن طريق الاتصال بالفيديو)، بإلقاء عروض بشأن هذا الموضوع. ويرد في المرفق الأول لهذا التقرير موجز للعروض والمناقشات التي تلت ذلك.

باء - عروض ومناقشة بشأن العنصرية في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة (الجريمة الإلكترونية العنصرية)

٤٩ - نظرت اللجنة المختصة، في جلستها الرابعة والخامسة، في البند ٥ من جدول الأعمال. وقدم جيسي دانيلز، أستاذ علم الاجتماع في كلية هانتر في نيويورك وأستاذ الدراسات الأفريقية في مركز الدراسات العليا في جامعة مدينة نيويورك، وإرنست تشيرنوكين، رئيس قسم في إدارة التحديات والتهديدات الجديدة في وزارة الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي، وسيي أكيموو ممثلًا للمنظمة غير الحكومية Glitch في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، عروضاً بشأن العنصرية في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة (الجريمة الإلكترونية العنصرية). ويرد في المرفق الأول لهذا التقرير موجز للعروض والمناقشات التي تلت ذلك.

٥٠ - وفي الجلسة الرابعة أيضاً، طلب ممثل بوركينا فاسو الكلمة للإدلاء ببيان افتتاحي عن الدورة. وأكد من جديد تأييد وفد بلده لصياغة معايير تكميلية بهدف مكافحة نشر أي محتوى عنصري يهدف إلى التحريض على الكراهية والعنف والتمييز العنصري عبر شبكة الإنترنت، بما في ذلك صياغة تعاريف محددة لجريمة التحريض على الكراهية والتمييز في الفضاء الإلكتروني. وأشار إلى أن العنصرية وكره الأجانب هما مصدر لواحد من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان في التاريخ، بما في ذلك تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والإبادة الجماعية والعزل العنصري والفصل العنصري. وعلى الرغم من وجود معايير دولية لمكافحة التمييز بجميع أشكاله ومظاهره، فإن

مرتكبي الاعتداءات بدافع كره الأجانب يتمتعون في كثير من الأحيان بالإفلات من العقاب، ولا سيما في سياق تكنولوجيات المعلومات الجديدة.

جيم - عرض ومناقشة بشأن تشريع شامل لمكافحة التمييز

٥١ - نظرت اللجنة المخصصة، في جلستها السادسة والسابعة، في البند ٦ من جدول الأعمال. ووجهت الدعوة، في الجلسة السابعة، إلى ألفريد دي زاياس، الخبير في مجال حقوق الإنسان والمحاضر في القانون الدولي في معهد جنيف للعلوم الدبلوماسية، لتقديم عرض بشأن موضوع تشريع شامل لمكافحة التمييز. ويرد في المرفق الأول لهذا التقرير موجز للعروض والمناقشات التي تلت ذلك.

دال - مناقشة عامة وتبادل للآراء بشأن البنود ٤ و ٥ و ٦ في الجلسة الثامنة

٥٢ - اقترح الرئيس - المقرر، في الجلسة الثامنة للجنة المخصصة، أن تُستهل هذه الجلسة بمناقشات عامة وتبادل للآراء بشأن البنود ٤ و ٥ و ٦ من جدول الأعمال. ودعا اللجنة إلى تقديم تعليقات عامة، واستفسر عن الاستنتاجات التي يمكن التوصل إليها في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال المذكورة. وأكد الرئيس - المقرر من جديد أن الهدف هو تسليط الضوء على النقاط الرئيسية لمختلف عروض الخبراء والمناقشات التفاعلية حتى الآن.

٥٣ - وعرض الرئيس - المقرر وثيقة أدرجت فيها بعض المواضيع والأفكار العامة المنبثقة عن عروض الخبراء لتيسير المناقشة العامة وتبادل الآراء بشأن هذه المواضيع، التي وزعت نسخ منها في القاعة. ودعا أعضاء اللجنة إلى تقديم آراء وتحليلات إضافية. وأخذت عدة وفود الكلمة لتقديم التعليقات وتحديد المواضيع والاستنتاجات المنبثقة عن العروض واقتراح استنتاجات.

٥٤ - وأعرب الرئيس - المقرر عن تقديره لجميع الكلمات التي أدلت بها الوفود بشأن البنود ٤ و ٥ و ٦ من جدول الأعمال وأعرب عن استعداده لإعداد مشروع نص استنتاجات وتوصيات للدورة العاشرة استناداً إلى كلمات الوفود. وسيتم إطلاع اللجنة على مشروع النص في الجلسة المقبلة وسوف يستخدم كأساس لمناقشة الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الدورة العاشرة. كما طلب الرئيس - المقرر إلى المنسقين الإقليميين العمل مع مجموعاتهم بشأن المسائل والعناصر المتعلقة "بتجريم الأفعال ذات الطابع العنصري والتي تتم عن كره الأجانب" من أجل المناقشة في الجلسة التاسعة في اليوم التالي.

هاء - مناقشة قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٣ وقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣٤ في الجلستين التاسعة والعاشرة

٥٥ - أبلغ الرئيس - المقرر اللجنة، في بداية الجلسة التاسعة، أنه تلقى رسالة من وفد الهند، يعرب فيها عن القلق إزاء العرض الذي قدمه السيد دي زاياس في إطار البند ٦ من جدول الأعمال. وتوخياً للشفافية، تلا الرئيس - المقرر مضمون الرسالة. وحث بعد ذلك اللجنة على التركيز على الولايات التي يسندها إليها مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، وأشار إلى أن

تقريره عن الدورة العاشرة سيركز على عمل اللجنة وولايتها وليس على المسائل الأخرى التي أثّرت في العروض المقدمة.

٥٦ - واقترح الرئيس - المقرر، في الجلسة التاسعة للجنة، إجراء مناقشة أولية بشأن قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٣ وقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣٤ في إطار البند ٨ من جدول الأعمال. وقدم إيضاحاً بشأن اختصاص اللجنة في هذا الصدد. وذكر بأن مقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٣/٣ قد دعا تحديداً إلى اعتماد معايير شارعة جديدة ترمي إلى مكافحة جميع أشكال العنصرية المعاصرة، بما ذلك التحريض على الكراهية العنصرية والدينية. وأشار الرئيس - المقرر إلى أن عمل اللجنة يرمي إلى تعزيز الاتفاقية. وأشار كذلك إلى أن الجمعية العامة قد طلبت إليه في قرارها ١٥٧/٧٢، أن يقدم تقريراً عن التقدم الذي أحرزته اللجنة في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، لكن الأمر تعذر عليه لأن اللجنة لم تعقد دورة السنة السابقة. وفي آخر قرار بشأن هذا الموضوع، طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٧٣، تقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين.

٥٧ - وكرر الرئيس - المقرر تأكيد ضرورة أن تتبع هذه العملية نهجاً منطلقاً من القاعدة يسترشد بمساهمات الوفود. وقدم خريطة طريقه، مشيراً إلى أن مشروع وثيقة أولية للأفكار والعناصر سيعد على أساس مساهمات الدورة العاشرة، كما أشار إلى أنه يود عقد اجتماع للخبراء بين الدورتين العاشرة والحادية عشرة للنظر في تلك الوثيقة، يليه تقرير اجتماع الخبراء الذي سوف تنظر فيه اللجنة في دورتها الحادية عشرة. وقال إنه يرحب بإنشاء المنسقين الإقليميين لمجموعات رئيسية للتفاوض بشأن النص، مضيفاً أنه بصفته الرئيس - المقرر لن يتفاوض بشأن النص. وأضاف كذلك أن جميع المفاوضات المقبلة ستجرى في اللجنة، واعتبر أنه لم تعد هناك حاجة إلى دعوة الخبراء لتقديم عروض مواضيعية خلال الدورات المقبلة للجنة. وأضاف أيضاً أن خارطة طريقه لن تلزم أي رئيس - مقرر في المستقبل. وطلب من الوفود أن تستعد وتقدم نهجاً عملياً ومستنيراً إزاء هذه العملية.

٥٨ - وفيما يتعلق بالعرض الذي قدمه السيد دي زاياس، أشارت ممثلة باكستان إلى أنه ينبغي أن يعكس تقرير اللجنة ما قيل أثناء الدورة. وأضافت أن عمل اللجنة ماض قدماً بفضل مساهمات الخبراء.

٥٩ - وأعرب ممثل الهند مجدداً عن القلق الشديد لوفد بلده الوارد في رسالته، لأن العرض الذي قدمه السيد دي زاياس خارج عن الموضوع وخارج عن نطاق ولاية اللجنة.

٦٠ - وكرر ممثل ائتلاف الشعوب والأمم الأصلية وجهة نظره إزاء مسألة إحالة الالتماسات وأعرب عن تأييده للعرض الذي قدمه السيد دي زاياس.

٦١ - وأعاد الرئيس - المقرر تأكيد أن مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة يتوقعان منه أن يقدم تقريراً بشأن مسائل معينة وفقاً لولاية اللجنة. وأضاف أنه ينبغي للجنة أن تعتمد، بحلول نهاية الدورة، وثيقة بشأن "بدء المفاوضات لتجريم الأفعال ذات الطابع العنصري والتي تنم عن كره الأجانب". ثم دعا اللجنة إلى تقديم مداخلات بشأن المسائل والعناصر المعنية في هذا الصدد، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٣ وقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣٤.

٦٢ - وأشار ممثل باكستان باسم منظمة التعاون الإسلامي، إلى أنه يتعين التصدي لجميع أشكال التمييز المعاصرة، بما في ذلك على أساس الدين أو المعتقد. وينبغي التصدي لخطاب الكراهية ونشره على شبكة الإنترنت وخارجها على حد سواء. وينبغي أن يشمل ذلك أيضاً التحريض، بما في ذلك المعاونة والمساعدة على التحريض ودعمه، والتحريض الذي يؤدي إلى الكراهية العنصرية وكره الأجانب. وينبغي تجريم جميع هذه الأفعال في سياق هذه العملية.

٦٣ - وذكر ممثل أنغولا باسم المجموعة الأفريقية، أن البروتوكول ينبغي أن يجرم جميع الأفعال العنصرية والتي تتم كره الأجانب بغض النظر عن مرتكبيها، سواء على الصعيد الوطني أو المحلي، وبغض النظر عما إذا كان مرتكبها من أفراد أو جماعات أو وسائل إعلام أو سياسيين. وينبغي أن يغطي البروتوكول جميع الأفعال ذات الصلة، بما في ذلك نشر خطاب الكراهية والتحريض والمعاونة والمساعدة على ارتكاب أفعال تنم عن كره الأجانب والترويج لهذه الأفعال أو حمايتها، ونشرها من خلال شبكة الإنترنت والمنصات الأخرى؛ ويجب منع المحتوى الذي ينم عن العنصرية وكره الأجانب في جميع المجالات.

٦٤ - وأشار ممثل بوركينا فاسو إلى الإطار القانوني الأفريقي ذي الصلة، بما في ذلك الأمر التوجيهي C/DIR.1/08/11 للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتفاقية الاتحاد الأفريقي المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات الشخصية، التي تتناول مواءمة القواعد واللوائح القانونية والتعاون القانوني وتبادل المعلومات بين الجهات الفاعلة الحكومية الدولية أو الإقليمية والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وينص البند ٢٠ من الأمر التوجيهي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على ما يلي: "إن حياة وثائق خطية أو صور تنم عن العنصرية أو كره الأجانب من خلال نظام حاسوبي هو فعل يقوم مرتكبه بصياغة وثائق خطية ورسائل وصور ورسومات أو أي شكل من أشكال تصوير أفكار ونظريات تنم عن العنصرية وكره الأجانب، وتحميلها ونشرها وإتاحتها بواسطة نظام حاسوبي". وعلى الدول، وفقاً للمادة ٢٩(٣)(١)(هـ) من اتفاقية الاتحاد الأفريقي، أن تجرم "صياغة وثائق خطية ورسائل وصور ورسومات أو أي شكل من أشكال تصوير أفكار ونظريات ذات طابع ينم عن العنصرية وكره الأجانب، وتحميلها ونشرها وإتاحتها بواسطة نظام حاسوبي".

٦٥ - وذكرت ممثلة البرازيل أن اقتراح المجموعة الأفريقية يتيح بعض التوجيه، كما أشارت إلى ضرورة مراعاة الصياغة بعناية. وأضافت أن العناصر التي اقترحتها المجموعة الأفريقية تبدو وكأنها تكرر صدى قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن التوافق بين الديمقراطية والعنصرية وإعلان وبرنامج عمل ديربان.

٦٦ - واقترح ممثل الهند أن تحدد في مرحلة أولية قائمة بجميع الأشكال والمسائل المعاصرة حيثما تنتشر العنصرية وكره الأجانب والتي لا تشملها الاتفاقية، ثم ينبغي للجنة أن تنظر في تجريم هذه الأفعال.

٦٧ - وأفادت ممثلة كوستاريكا بأن وفد بلدها يمكن أن يؤيد الاقتراح الذي قدمته المجموعة الأفريقية، لأن المعايير الدولية القائمة لا تغطي مسائل خطاب الكراهية والتمييز على شبكة الإنترنت أو خارجها تغطية كافية. ومن المهم القضاء على إمكانية التمييز على منصات التواصل الاجتماعي وعلى شبكة الإنترنت. ومن الضروري كذلك تحقيق توازن بين حرية التعبير والرأي وبين مسألة التصدي لخطاب الكراهية.

٦٨ - وذكرت ممثلة الاتحاد الأوروبي أن ولاية اللجنة لا تزال تتغير بين ما تقتضيه الفقرة ١٩٩ من إعلان وبرنامج عمل ديربان والولايات التي يكلفها بها مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة حالياً. وقالت أيضاً إن الاتحاد الأوروبي يرى أنه لا توجد في الاتفاقية أي ثغرات كما أكدت أن لجنة القضاء على التمييز العنصري أفادت بذلك أيضاً. وحذرت من احتمال أن تقوض صياغة بروتوكول إضافي عمل هذه اللجنة. وبينما تواصل اللجنة المختصة المضي قدماً في الولايات الجديدة، فإن الاتحاد الأوروبي سيؤكد مجدداً هذا الموقف نفسه.

٦٩ - واتفق ممثل ائتلاف الشعوب والأمم الأصلية مع بيان الاتحاد الأوروبي الذي جاء فيه أن هناك ولاية واسعة النطاق مقترحة في الفقرة ١٩٩ من إعلان وبرنامج عمل ديربان، واستدرك قائلاً إنه يرى أن هذه الولاية لا تمنع وضع بروتوكول إضافي. وعلى هذا الأساس، فإنه سيصيغ اقتراحات للجنة المختصة بشأن الثغرات الإجرائية والموضوعية.

٧٠ - وقالت ممثلة سويسرا إن وفد بلدها يتفق مع بيان الاتحاد الأوروبي الذي يفيد بأن الثغرات في الاتفاقية ليست جلية بما يكفي وبأن أعضاء لجنة القضاء على التمييز العنصري يعملون بطريقة عملية بشأن المسائل ذات الصلة. وأضافت أن عناصر صك تقترحه المجموعة الأفريقية قد لا تكون متوافقة مع المادتين ١٩ و ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٧١ - وقالت ممثلة أنغولا إن هناك بالفعل فجوات بين الخطاب الذي يُسمح معه والتداعيات السلبية الواضحة في جميع القارات في واقع الحياة، مما يشكل اعتداءً على الكرامة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، لم تكن الاتفاقية التي وضعت في عام ١٩٦٥ لتتوقع مسألة القضاء على العنصرية على شبكة الإنترنت أو بواسطتها، حيث أنها لم تكن آنذاك مسألة قائمة. وأضافت أنه على شركات تكنولوجيا المعلومات أن تتحمل المسؤولية عن نشر خطاب الكراهية.

٧٢ - وأفاد ممثل جنوب أفريقيا بأنه منذ ستينيات القرن الماضي، أصبح الوضع أكثر سوءاً بالنسبة إلى ضحايا التمييز العنصري وواصل الاستعمار تحوّره. وأضاف قائلاً إن حيز حقوق الإنسان أخذ في التقلص، وينبغي عدم تقويض الجهود الأساسية الرامية إلى التصدي للعنصرية. ومن المهم زيادة أهمية الاتفاقية وإعلان وبرنامج عمل ديربان، وكذلك مواصلة النظر بطريقة منفتحة في وضع عناصر يمكن أن تشكل بروتوكولاً إضافياً.

٧٣ - وذكرت ممثلة اليابان أن وفد بلدها يؤيد مواقف الاتحاد الأوروبي وسويسرا، التي تفيد بعدم وجود أي ثغرات في الاتفاقية، مضيفاً أن أكثر الطرق فعالية للتصدي للعنصرية هو تنفيذ الاتفاقية.

٧٤ - وقال ممثل نيبال إن مسائل العنصرية لطالما وجدت على مر التاريخ الطويل للبشرية، غير أن تاريخ المسائل المتعلقة بالفضاء الرقمي يعود إلى حوالي ٣٠ عاماً فقط. وأضاف أنه من المهم اتخاذ إجراءات بطريقة حذرة، وأنه ينبغي التشاور مع الخبراء والمهنيين في مجال التكنولوجيا في عمل اللجنة.

٧٥- وذكر ممثل غامبيا أن سبب الحاجة إلى وضع بروتوكول إضافي هو الأضرار المترتبة على التمييز العنصري الذي يحدث. وأضاف أنه يمكن توقع المزيد من الأذى في هذا الصدد مستقبلاً.

٧٦- وأفادت ممثلة الاتحاد الأوروبي بأنه عند قراءة تقارير لجنة القضاء على التمييز العنصري، يمكن رؤية أنها تعالج العديد من قضايا التمييز العنصري مثل كره الأجانب وخطاب الكراهية.

٧٧- وبدأت اللجنة النظر في مشروع وثيقة أثناء الدورة يستند إلى تجميع الاقتراحات والنصوص الواردة من المجموعات والوفود الإقليمية، في الجلسة العاشرة التي عقدت أيضاً في إطار البند ٨ من جدول الأعمال بشأن قرار الجمعية العامة ٧٣/٢٦٢ وقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣٤ المتعلقين بالمفاوضات بشأن مشروع بروتوكول إضافي للاتفاقية يجرّم الأفعال ذات الطابع الذي ينم عن العنصرية وكره الأجانب. وعُرضت وثيقة العمل المذكورة في القاعة على جهاز عرض خلفي.

٧٨- وأشار الرئيس - المقرر إلى أن الوثيقة لا تتضمن سوى مقترحات أو "مؤشرات" تصنف المجالات التي يتعين تجريمها والتدابير الوقائية التي يتعين اتخاذها. وقال إن مشروع هذه الوثيقة التي توجد في بواكير مرحلتها هو الذي سينقح ويعدّل في اللجنة مع سير انعقاد الدورة. وأفاد الرئيس - المقرر بأنها مجموعة من المقترحات للبدء في مناقشات بشأن البند ٨. وأشار إلى أنه أرسل إشعاراً إلكترونياً إلى جميع المنسقين الإقليميين وجميع الوفود عن طريق الأمانة العامة قبل أسبوع من انعقاد الدورة العاشرة، دعاهم من خلاله إلى تقديم مقترحات خطية فيما يتعلق بالبند ٨ بشأن قرار الجمعية العامة ٧٣/٢٦٢ وقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣٤ بشأن تجريم الأفعال ذات الطابع العنصري والتي تنم عن كره الأجانب.

٧٩- وناقشت اللجنة مسألة أن الوثيقة، في تلك المرحلة، هي تجميع للمقترحات التي قدمتها الوفود والمجموعات الإقليمية حتى الآن ورحبت أيضاً بتقديم المزيد من المقترحات. وشجّع الرئيس - المقرر الوفود على الاطلاع على الاتفاقية واتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجريمة الإلكترونية ووثائق أخرى لإيجاد صيغة ونص مناسبين لإدراجهما في مشروع التجميع. وشجّع الوفود على إرسال مساهمات إضافية إلى الأمانة لإدراجها في مشروع الوثيقة.

٨٠- والتمست ممثلة المكسيك توضيحاً تستفسر فيه عن الكيفية التي يمكن من خلالها بدء المفاوضات بما أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. كما استفسرت عن الكيفية التي سيوجه بها الرئيس - المقرر اللجنة إلى توافق في الآراء.

٨١- وأفاد الرئيس - المقرر بأنه من المؤكد أن التوافق في الآراء بشأن وضع نص مشروع وثيقة هو الهدف من هذه العملية، لذلك وجه الدعوة إلى جميع المجموعات الإقليمية والوفود لتقديم مساهمات في هذا الصدد. وأضاف أن اللجنة ستواصل إلى توافق في الآراء من خلال المفاوضات. وأقر بوجود اختلافات، لكن بالنظر إلى أنماط التصويت في مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، فإن هذه الاختلافات موجودة في أماكن أخرى كذلك. وأكد من جديد أن هدفه هو أن تتوصل اللجنة إلى توافق في الآراء معاً.

٨٢- وقالت ممثلة أنغولا إن وفد بلدها يتفهم القلق الذي أعرب عنه ممثل المكسيك؛ غير أن قراري مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة واضحان في هذا الصدد من حيث أنهما يمنحان

الرئيس - المقرر الولاية التي تقضي، وإن كان عن طريق التصويت، ببدء المفاوضات في الدورة العاشرة بشأن مشروع البروتوكول الإضافي للاتفاقية الذي يجرم الأفعال ذات الطابع العنصري والتي تنم عن كره الأجانب.

٨٣ - وشجع الرئيس - المقرر المناقشة التي تستند إلى نص، وشرعت اللجنة في النظر في نص الوثيقة المعروض على الشاشة في القاعة. وأفاد الرئيس - المقرر بأنه مع استمرار المناقشات في اللجنة، سوف تُرسل نسخ إلكترونية من وثيقة العمل بانتظام إلى جميع المنسقين الإقليميين لتوزيعها بعد ذلك على مجموعاتهم كما ستتاح هذه النسخ في القاعة.

واو - مناقشة قرار الجمعية العامة ٧٣/٢٦٢ وقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٤/٣٦ في الجلسات الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة

٨٤ - أبلغ الرئيس - المقرر اللجنة في بداية الجلسة الحادية عشرة، أنه تلقى رسالة من وفد باكستان تتعلق كذلك بالعرض الذي قدمه السيد دي زاياس في إطار البند ٦ من جدول الأعمال. وتلا الرئيس - المقرر مضمون الرسالة على اللجنة. وأكد مجدداً أن اللجنة ستتركز على ولايتها وعملها، وليس على المسائل التي تجرى معالجتها في أجزاء أخرى من الأمم المتحدة.

٨٥ - واستأنفت اللجنة النظر في مشروع الوثيقة الصادرة أثناء الدورة في إطار البند ٨ في جلستها الحادية عشرة. ودعا الرئيس - المقرر إلى تقديم المزيد من المساهمات والمقترحات عن طريق الأمانة. وذكر أنه ينبغي للجنة أن تسعى إلى إزالة حالات التكرار في الوثيقة وفي أي نص لا يمكن اعتباره عناصر مقترحة. وجرى إيضاح أنه خلال انكباب اللجنة على دراسة الوثيقة بكاملها، فُتح المجال أمام التنقيح والتعديل إلى حين أن تعتمد اللجنة في نهاية المطاف.

٨٦ - وحث الرئيس - المقرر أعضاء اللجنة على مساعدة وإقناع بعضهم بعضاً للتوصل إلى توافق في الآراء. وقال إنه ينبغي الاستماع إلى جميع الآراء وطرحها للمناقشة لكي تتمكن اللجنة من المضي قدماً معاً. وذكر أنه لن يُتفق على أي شيء في الوثيقة قبل الاتفاق على كل شيء. وشجع جميع الوفود والمجموعات الإقليمية على المشاركة البناءة. وواصلت اللجنة النظر في مشروع الوثيقة في إطار البند ٨ أثناء جلستها الحادية عشرة.

٨٧ - وفي الجلسة الثانية عشرة، واصلت اللجنة النظر في مشروع الوثيقة الصادرة أثناء الدورة. وعُلم في اللجنة نص محدّث يعكس المناقشة التي دارت في الجلسة الحادية عشرة.

٨٨ - وواصلت اللجنة العمل على الوثيقة الصادرة أثناء الدورة التي عُرضت على الشاشة في القاعة في جلستها الثالثة عشرة. ووُزعت على الوفود نسخ في القاعة وإلكترونياً من خلال منسقيها الإقليميين.

٨٩ - وواصلت اللجنة، في الجلسة الرابعة عشرة، العمل على مشروع الوثيقة الصادرة أثناء الدورة. ودعا الرئيس - المقرر إلى تقديم المزيد من الآراء والتحليلات والإضافات والمقترحات وطلب أيضاً تقديم مقترحات خطية محددة إلى الأمانة.

زاي - مناقشة عامة وتبادل للآراء في الجلستين الخامسة عشرة والسادسة عشرة

٩٠ - في الجلسة الخامسة عشرة، استأنفت اللجنة نظرها في مشروع النص بشأن الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالبند ١٠. ونظرت اللجنة في الوثيقة المعنونة "وثيقة لتيسير المناقشة وتبادل الآراء بشأن الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الدورة"، وهو نص يتضمن مواضيع واستنتاجات اللجنة، المنبثقة عن عروض الخبراء والمناقشات التفاعلية.

٩١ - وعملت اللجنة على نص الوثيقة الذي عُرض على الشاشة في القاعة، في إطار متابعة مشروع النص الأولي الذي كانت قد بدأت النظر فيه في الجلسة الثامنة. ووُزعت نسخ من النص في قاعة الجلسة. ودعا الرئيس - المقرر إلى تقديم المزيد من المساهمات والمقترحات في مشروع وثيقة الاستنتاجات والتوصيات.

٩٢ - وفي بداية الجلسة السادسة عشرة، طلب ممثل إندونيسيا الكلمة للإدلاء ببيان. وأشار إلى أن وفد بلده يتابع عن كثب أعمال الدورة العاشرة للجنة، مع الأخذ في الاعتبار ولاية اللجنة فيما يتعلق بالاتفاقية. ونظر الوفد في عمل اللجنة ذي الصلة، وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣٤، ويجب أن يركز هذا العمل على التفاوض بشأن وضع بروتوكول إضافي أو جديد في باب تجريم الأفعال العنصرية وكره الأجانب، من شأنه أن يغطي جميع الأشكال المعاصرة للتمييز، بما يشمل أي تمييز على أساس الدين أو المعتقد من قبيل كراهية الإسلام، فضلاً عن تحديد وتحليل الثغرات القائمة في الاتفاقية. وفي هذا الصدد، لا تزال الهجمات الأخيرة في كرايستشيرش حية في الذاكرة الجماعية، ويرى وفد بلده أن الوقت قد حان لكي يتصدى عمل اللجنة لجميع الأشكال المعاصرة للتمييز، بما في ذلك على أساس الدين أو المعتقد، حسب طلب منظمة التعاون الإسلامي.

٩٣ - وقال ممثل إندونيسيا إنه من المؤسف وغير المقبول أن بعض الخبراء والمشاركين في أعمال اللجنة، قد حاولوا الخروج عن ولاية اللجنة المخصصة وتحويل مسارها من مناقشة تشريعات شاملة لمكافحة التمييز إلى مناقشة حق تقرير المصير، خاصة في إطار البند ٦ من جدول الأعمال. ويخرج ذلك عن نطاق ولاية اللجنة وبالتالي لا ينبغي النظر فيه أو إدراجه في التقرير النهائي.

٩٤ - ويرى الوفد الإندونيسي أنه ينبغي للجنة، عوضاً عن ذلك، أن تتداول وتستفيض في النقاش على نحو أوفى فيما يتعلق بتدابير ابتكارية من قبيل "اتخاذ تدابير خاصة، بما في ذلك تدابير تأكيدية أو إيجابية" كأمثلة لسد الثغرات القائمة في الاتفاقية فيما يخص مكافحة جميع أشكال العنصرية المعاصرة، بما في ذلك التحريض على الكراهية العنصرية والدينية. وتوافق إندونيسيا موافقة تامة على الولاية المنوطة باللجنة، التي يجب في إطارها التحديد الفوري للسلوكيات والممارسات والسياسات التمييزية التي تواصل تعليل ارتكاب جرائم الكراهية والتفوق العرقي وكراهية الإسلام وغيرها من الأشكال المعاصرة للعنصرية، على شبكة الإنترنت أو خارجها، ثم وضع حد لها على وجه السرعة.

٩٥ - وأثناء الجلسة السادسة، واصلت اللجنة النظر في مشروع الوثيقة في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال. كما استأنفت اللجنة، أثناء الجلسة، النظر في مشروع الوثيقة الصادرة أثناء الدورة في إطار البند ٨ من جدول الأعمال.

حاء - مناقشة عامة وتبادل الآراء والاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن الدورة في الجلسة السابعة عشرة والجلسة الثامنة عشرة

٩٦ - في الجلسة السابعة عشرة، استأنفت اللجنة المخصصة نظرها في مشروع الوثيقة الصادرة أثناء الدورة بشأن الاستنتاجات والتوصيات (البند ١٠).

٩٧ - وواصلت اللجنة، في الجلسة الثامنة عشرة، المناقشات بشأن مشروع الوثيقة في إطار البند ٨ من جدول الأعمال بشأن قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٣ وقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣٤، وكذلك بشأن مشروع وثيقة الاستنتاجات والتوصيات المقدمة في إطار البند ١٠، بهدف اعتماد صيغة متفق عليها في الوثيقتين كليهما.

٩٨ - وعُلمت الجلسة الثامنة عشرة لفسح المجال أمام إجراء مزيد من المشاورات غير الرسمية بين المنسقين الإقليميين والوفود فيما يتعلق بالوثيقة الصادرة أثناء الدورة بشأن البند ٨، بهدف التوصل إلى اتفاق في هذا الصدد. وفي أعقاب هذه المشاورات غير الرسمية، عُرضت على اللجنة نصوص منقحة متفق عليها لمشروع الوثيقة الصادرة أثناء الدورة بشأن البند ٨، التي سيصبح عنوانها "موجز للمسائل والعناصر الممكنة المتعلقة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٣ وقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣٤ بشأن بدء المفاوضات المتعلقة بمشروع البروتوكول الإضافي للاتفاقية الذي يجرم الأفعال ذات الطابع العنصري والتي تتم عن كره الأجانب".

٩٩ - ويتضمن مشروع الوثيقة الصادرة أثناء الدورة أيضاً نصين اقترحهما ممثلاً للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي. ويتعلق مشروع النص التوفيقي بإدراج حاشيتين اثنتين، تشرح حاشية منهما موقف الاتحاد الأوروبي واليابان وسويسرا وأوكرانيا، أما الحاشية الأخرى فتشرح موقف منظمة التعاون الإسلامي ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وكوبا والاتحاد الروسي وجمهورية فنزويلا البوليفارية بشأن مشروع الوثيقة الصادرة أثناء الدورة التي يجري النظر فيها في إطار البند ٨.

رابعاً - اعتماد استنتاجات وتوصيات الدورة العاشرة

١٠٠ - اعتمدت اللجنة في جلستها الثامنة عشرة، وثيقتين بتوافق الآراء: "استنتاجات وتوصيات الدورة العاشرة (البند ١٠) و"موجز للمسائل والعناصر الممكنة المتعلقة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٣ وقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣٤ بشأن بدء المفاوضات المتعلقة بمشروع البروتوكول الإضافي للاتفاقية الذي يجرم الأفعال ذات الطابع العنصري والتي تتم عن كره الأجانب" (البند ٨).

١٠١ - وتلا الرئيس - المقرر في هذه الجلسة اقتراحه أن يطلب مجلس حقوق الإنسان إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تنظم اجتماعاً تشاورياً للخبراء بين الدورتين مدته يومان، يشارك فيه خبيران قانونيين من كل منطقة في مجالات القانون ذات الصلة وعضو من لجنة القضاء على التمييز العنصري والمقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، من أجل النظر في مشروع العناصر بشأن "مشروع البروتوكول الإضافي للاتفاقية الذي يجرم الأفعال ذات الطابع العنصري

والتي تنم عن كره الأجانب“، الذي أعدته اللجنة في دورتها العاشرة، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٣ وقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣٤، إضافة إلى تقديم مشورتهم/تعليقاتهم لكي تنظر فيها اللجنة في دورتها الحادية عشرة.

١٠٢ - ودعا الرئيس - المقرر المشاركين إلى الإدلاء ببيانات عامة ختامية.

١٠٣ - وأعرب ممثل جنوب أفريقيا وممثل باكستان، متحدّثاً باسم منظمة التعاون الإسلامي، عن خالص تقديرهما للرئيس - المقرر على دوره القيادي وتفانيه، وعن خالص التقدير كذلك لجميع أعضاء اللجنة على التزامهم بعملها.

١٠٤ - وتوجه الرئيس - المقرر في ملاحظاته الختامية، بالشكر إلى جميع أعضاء اللجنة على تعاونهم ومساهماتهم في المناقشات التي جرت أثناء الدورة وعلى استعدادهم للتوصل إلى وثائق بتوافق الآراء في الدورة، ثم اختتم الجلسة.

الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الدورة العاشرة (البند ١٠ من جدول الأعمال)

١٠٥ - حماية المهاجرين من الممارسات العنصرية والتمييزية والممارسات التي تنم عن كره الأجانب (البند ٤ من جدول الأعمال):

(أ) يعيش المهاجرون في أوضاع محفوفة بالمخاطر في جميع أنحاء العالم طوال تنقلهم عبر طرق الهجرة، التي تشمل بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ويؤدي هذا الانعدام في الأمن المتصل بوضعهم القانوني والمالي وسلامتهم الشخصية إلى تعرضهم للإيذاء. وهذا ما يفضي إلى إضعاف المهاجرين وحرمانهم من حقوقهم وإسكاتهم. ويعاني المهاجرون كذلك من التمييز وكره الأجانب والعنف؛

(ب) ثمة حالة من الضعف الإضافي المتصل بوضع المهاجرين حيث يتعرضون لأشكال متعددة ومتداخلة من التمييز. ويقع المهاجرون من النساء والأطفال، ولا سيما الفتيات، عرضةً للاستغلال والعنف الجنسيين؛

(ج) اقترح أن تعتمد الدول نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في التعامل مع محنة المهاجرين، وذلك باتخاذ التدابير التالية:

١' محاكمة الأفراد والسياسيين والأحزاب السياسية والحركات والجماعات، الذين ينشرون خطاب الكراهية ويحرّضون على الكراهية العنصرية والدينية وكره الأجانب وعلى جرائم الكراهية والعنف ضد المهاجرين؛

٢' وضع تدابير ترمي إلى التثقيف والتوعية لتعزيز الخطاب الإيجابي إزاء الهجرة بغية تعزيز روح التسامح تجاه المهاجرين؛

٣' تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومتسم بالمسؤولية، بسبل منها تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتّسم بحسن الإدارة؛

٤' اعتماد التدابير اللازمة، بما في ذلك وضع معايير على الصعيد الوطني والدولي، لضمان أن تسري المادة ٥(أ) و(ب) و(د) و(هـ) و(و) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، على جميع المهاجرين بغض النظر عن وضعهم؛

- ٥' تعزيز التنوع عن طريق اعتماد سياسات الإدماج الاجتماعي والثقافي؛
- ٦' حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين بغض النظر عن وضعهم، بطرق منها، المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وفي الوصول إلى العدالة في الظروف نفسها التي يتمتع بها المواطنون؛
- ٧' تيسير العمليات التي يجري في إطارها التشاور مع المهاجرين، بسبل منها السماح بالتنظيم النقابي للعمال المهاجرين.
- ١٠٦ - العنصرية في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة (الجريمة الإلكترونية العنصرية) (البند ٥ من جدول الأعمال):

(أ) العنصرية في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة هي ظاهرة عابرة للحدود الوطنية ويتعذر تحديدها نطاقاً كما أنها متزايدة وضارة وواسعة الانتشار. وتتفاقم أفعال الإيذاء والإجرام المحددة الأهداف عبر شبكة الإنترنت بسبب انتشار المنصات الرقمية ذات الامتداد العالمي والتي تتمتع بمراقبة محدودة من الحكومات. وعلى وجه الخصوص، ينشر الأفراد والجماعات من اليمين المتطرف دعاة التفوق العرقي أفكارهم التمييزية ويحرضون على الكراهية العنصرية وكره الأجانب والإيذاء عبر شبكة الإنترنت، في حين أن الجماعات الإجرامية والإرهابيين يستخدمون شبكة الإنترنت الخفية ("دارك نت") لتجنيد وتدريب الأعضاء في الوقت الحقيقي. وعلى هذا الأساس، يمكن أن تظهر عواقب هذه الأفعال على شبكة الإنترنت أو خارجها؛

- (ب) لا يتسبب هذا الوضع في إلحاق الضرر بالأفراد والجماعات الذين تستهدفهم المضايقة والإيذاء على شبكة الإنترنت فقط، بل يؤثر كذلك على المجتمع ككل من خلال التسبب في التنافر والإضرار بالتلاحم، وهو الوضع الذي قد يؤدي إلى نشوب الصراعات؛
- (ج) يوجد تجزؤ كبير في الكيفية التي تسعى من خلالها المناطق إلى التصدي للجريمة الإلكترونية؛

(د) أثرت العناصر التالية:

- ١' التصدي لجرائم الكراهية على شبكة الإنترنت، ولا سيما الجرائم العنصرية وجرائم كره الأجانب؛
- ٢' محاكمة الأفراد والسياسيين والأحزاب السياسية والحركات والجماعات الذين ينشرون خطاب الكراهية ويحرضون على خطاب الكراهية العنصرية والدينية وكره الأجانب ويحرضون على جرائم الكراهية والعنف بما في ذلك على شبكة الإنترنت؛
- ٣' فرض عقوبات على الشركات التكنولوجية التي تفشل في تحديد المحتوى الذي ينم عن خطاب الكراهية والعنصرية وكره الأجانب وتفشل في إزالة هذا المحتوى من منصاتها، وفقاً للتشريعات الوطنية، بما في ذلك من خلال إطار تنظيمي دولي؛
- ٤' مواءمة القوانين القائمة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة خارج شبكة الإنترنت لتطبق على الجرائم المرتكبة على شبكة الإنترنت كذلك، لضمان أن تكون الحقوق التي يتمتع بها الناس خارج شبكة الإنترنت محمية أيضاً على الشبكة؛

'٥' تنوع التركيبة الثقافية لهيئات فحص الإنترنت، حيثما وجدت، بغية تبسيط عبء الإثبات لفائدة الضحايا؛

'٦' تعزيز الإلمام بالمعارف العرقية وتعزيز التوعية والمرونة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(هـ) أُقرَّ بأن ممارسة الحق في حرية التعبير تنطوي على واجبات ومسؤوليات خاصة منها الالتزام بعدم نشر أفكار عنصرية، الذي يتسم بأهمية خاصة، وبأن حرية التعبير لا يجوز أن تخضع إلا للقيود التي ينص عليها القانون ويقتضيها احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، بما في ذلك مبدأ المساواة وعدم التمييز؛

(و) تسلم اللجنة بالمساهمة الإيجابية التي يمكن لممارسة الحق في حرية التعبير، لا سيما عن طريق وسائل الإعلام والتكنولوجيات الجديدة بما يشمل شبكة الإنترنت، والاحترام التام لحرية التماس المعلومات وتلقيها ونقلها، أن يساهما بها في مجال مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

١٠٧ - تشريع شامل لمكافحة التمييز (البند ٦ من جدول الأعمال):

تُحْتُ الدول على ما يلي:

(أ) سن تشريعات شاملة لمكافحة التمييز من أجل ضمان اتباع نهج شولي ومتكامل لتوفير الحماية الفعالة لضحايا التمييز؛

(ب) ضمان تنفيذ المعايير والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان فيما يرتبط بالتمييز والمساواة، بما في ذلك سن قوانين ووضع سياسات في مجالات الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية؛

(ج) حظر التمييز والتحريض على التمييز في جميع مجالات الحياة العامة سواء كان مرتكبو الفعل جهات فاعلة من الدول أو جهات فاعلة من غير الدول؛

(د) تعزيز التدابير الرامية إلى ردع ظهور الفاشية الجديدة والأيديولوجيات القومية العنيفة والتصدي لهذه الأيديولوجيات التي تشجع على الكراهية والتمييز وعلى مشاعر العنصرية وكره الأجانب، بما يشمل تدابير لمكافحة الأثر السلبي لمثل هذه الأيديولوجيات، خاصة على الشباب عن طريق التعليم النظامي والتعليم غير النظامي ووسائل الإعلام والرياضة؛

(هـ) إشراك هيئات متخصصة تكون مجهزة لمساعدة الضحايا وتعزيز ثقافة المساواة في الحقوق؛

(و) وضع خطة عمل وطنية تتضمن تدابير ترمي إلى تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، بما في ذلك وضع تشريعات وتدابير كفيلة بإنفاذ الاتفاقية في النظام القانوني المحلي.

موجز للمسائل والعناصر الممكنة المتعلقة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٣ وقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣٤ بشأن "بدء المفاوضات المتعلقة بمشروع البروتوكول الإضافي للاتفاقية الذي يجرم الأفعال ذات الطابع العنصري والتي تنم عن كره الأجانب"^(١) (البند ٨ من جدول الأعمال)

١٠٨ - تتعهد الدول الأطراف بتجريم ما يلي من الأفعال ذات الطابع العنصري والتي تنم عن كره الأجانب التي ترتكب على شبكة الإنترنت وخارجها ضد أشخاص معينين وفئات معينة بغض النظر عن مرتكب الفعل:

- (أ) نشر خطاب الكراهية؛
- (ب) الحض والمساعدة والتحريض على ارتكاب جرائم الكراهية العنصرية وكره الأجانب؛
- (ج) نشر الأفكار والمواد التي تناصر وتدعو إلى التفوق العرقي والتعصب والعنف؛
- (د) [جميع الأشكال المعاصرة للتمييز على أساس الدين أو المعتقد]^(٢).
- (هـ) إجبار شبكات التواصل الاجتماعي على إزالة المحتوى العنصري والذي ينم عن كره الأجانب من المنصات الإعلامية على شبكة الإنترنت، على وجه السرعة، وفقاً للتشريعات الوطنية، بما يشمل وسائل التواصل الاجتماعي؛
- (و) مساءلة أو محاسبة الأشخاص والشركات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذين يبثون محتويات أو مواد عنصرية وتنم عن كره الأجانب؛
- (ز) تلتزم الدول الأطراف باعتماد التدابير الوقائية التالية لمكافحة التمييز العنصري والتمييز على أساس كره الأجانب:
- '١' تعزيز التنوع الثقافي من خلال التعليم والتوعية؛

(١) تمسكت الدول الثماني والعشرون الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، واليابان، وسويسرا، وأوكرانيا، بموقفها القائل بعدم وجود أي ثغرات موضوعية أو إجرائية في الاتفاقية. وفي هذا الصدد، أشارت هذه الدول إلى الوثيقة A/HRC/4/WG.3/6 وآراء بعض الخبراء التي أعرب عنها خلال الدورات العشر للجنة، الذين رأوا أنه لا توجد ثغرات موضوعية أو إجرائية في الاتفاقية. ويرى هؤلاء المشاركون أن الاتفاقية صك حي بإمكانه التكيف مع الواقع المعاصر وأن الفجوة القائمة الوحيدة تكمن في تنفيذ الاتفاقية وأن التركيز ينبغي أن يظل منصباً على تحقيق التصديق العالمي على الاتفاقية.

(٢) أشارت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي البالغ عددها ٥٧ دولة، وبوليفيا المتعددة القوميات، وكوبا، والاتحاد الروسي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، إلى الوثيقة A/HRC/4/WG.3/6، التي ورد فيها أن الأسباب الجذرية للإبادة العنصري والتمييز وكراهية الأجانب معقدة وتتجلى في العديد من الأشكال المعاصرة من قبيل كراهية الإسلام وكراهية المسيحية ومعاداة السامية. وأكدت هذه الدول موقفها بأن المهم أن يجرم البروتوكول الإضافي المقترح جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز والكراهية على أساس الدين أو المعتقد، كما تمديد لمصطلح "التمييز العنصري".

- ٢' مواجهة انتشار الأشكال المعاصرة لأيديولوجيات التفوق العرقي، بسبل منها التوعية بالعواقب المروعة التي خلفتها هذه الأيديولوجيات في الماضي؛
- ٣' وضع حد للتنميط التمييزي العرقي والإثني والقوالب النمطية المهينة بجميع أشكالها؛
- ٤' ضمان إمكانية التمتع دون تمييز بجميع حقوق الإنسان، مثل تسجيل المواليد والحصول على الرعاية الصحية والتعليم والعمل والسكن؛
- ٥' توفير التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان لموظفي الخدمة المدنية العاملين في مجالات العدالة والخدمة المدنية والهجرة والجمارك وإنفاذ القانون والخدمات الاجتماعية؛
- ٦' تقديم التوجيهات بشأن السلوك المناسب للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؛
- ٧' وضع نظم لجمع البيانات والرصد وتتبع أنشطة إنفاذ القانون والشرطة؛
- ٨' وضع آليات للمساءلة الداخلية والخارجية للعاملين في الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون؛
- ٩' ضمان مشاركة أكبر للمجتمعات المحلية في وضع السياسات والممارسات في مجال إنفاذ القانون؛
- ١٠' إدخال تحسينات على تدريب وتعيين العاملين في الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون؛
- ١١' توخي إنشاء نظام لجمع البيانات لمكافحة الأفعال ذات الطابع العنصري والتي تنم عن كره الأجانب على نحو أفضل طبقاً للتشريعات الوطنية، وجمع هذه البيانات على نحو ملائم بموافقة صريحة من الضحايا، على أساس تحديدهم الذاتي لهوياتهم وطبقاً للأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، مثل اللوائح الخاصة بحماية البيانات وضمانات الخصوصية. ولا يمكن إساءة استخدام هذه المعلومات؛
- (ح) يدعو البروتوكول الإضائي الدول إلى زيادة التعاون الدولي، بما في ذلك مواءمة القواعد واللوائح القانونية في مجال مكافحة العنصرية؛
- (ط) ستشير الدياجة إلى الأطر القائمة ذات الصلة التي تشمل التمييز العنصري والتمييز الذي ينم عن كره الأجانب.

Annex I

Summaries of the expert presentations and initial discussions on the agenda topics

Protection of migrants against racist, discriminatory and xenophobic practices

1. At its 2nd meeting, on 8 April, the Committee considered the issue of the protection of migrants against racist, discriminatory and xenophobic practices. François Crépeau, Professor of Public International Law at the Faculty of Law of McGill University in Montreal, Canada and former United Nations Special Rapporteur on the Human Rights of Migrants gave a presentation on the topic.

2. In his presentation, François Crépeau argued that facilitating regular mobility, notably through long-term, sustainable and human rights-based mobility strategies and diversity policies, is the best way to ensure the human rights of all migrants. He explained that prohibiting means, such as anti-immigration policies and practices, not only fail to prevent cross-border mobility but also push many migrants in situations of precarious or absent administrative status where all discriminations and human rights violations are possible. He noted that, in contrast, States should seek to govern mobility, in order to legalize, regulate and tax mobility.

3. Mr. Crépeau discussed how the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration (GCM), as well as the UN Agenda 2030, contribute towards achieving this objective. He noted that the GCM, which embraces the spirit of target 10.7 of the UN Agenda 2030, provides a remarkably coherent, if incomplete, conceptual roadmap for facilitating mobility and fostering diversity. He highlighted several specific objectives of the GCM, including objectives 5 and 7 by which States committed to 'enhance availability and flexibility of pathways for regular migration' and 'to implement processes allowing undocumented migrants to regularize their situation. In this regard, he noted the importance of facilitating the movement of people who seek work and putting in place quick processes for obtaining work permits when a foreigner secures a work contract. He also stated that facilitating the regularization of undocumented status should become a major policy tool and that, in the long-term, the objective should be that most migrants are provided with travel documents.

4. He noted that the GCM recognizes that migrant children deserve protection as children, and that their migration status or that of their parents should never interfere with such protection. The GCM also recognizes that the principle of the 'best interests of the child' should always be a primary consideration and that the right to family unity and family life should be enforced.

5. He discussed objective 15 by which States committed to "ensure that all migrants, regardless of their migration status, can exercise their human rights through safe access to basic services" and objectives 16 and 18 that aim at facilitating the labour and social integration of migrants. He recalled that access to basic services for 'all' is key and that one important aspect for protecting such rights is the establishment of 'firewalls' between immigration enforcement and public services.

6. Mr. Crépeau also discussed objective 6 of the GCM by which States committed to facilitating "fair and ethical recruitment and safeguard conditions that ensure decent work." On this subject matter, he regretted that the GCM does not mention the need for destination countries to reduce their underground labour markets, which act as a major pull factor for undocumented migration. He explained that the precariousness of the undocumented or temporary migrant worker condition is socially constructed through the interaction of their absent or precarious legal status and the lack of government enforcement of labour law against unscrupulous employers. As long as millions of employers across the world will offer jobs in exploitative working conditions without fear of being held accountable, smuggling rings will offer means to bypass migration controls, and several industry lobbies will continue defending the status quo. According to him, sustained political will to develop an economic, social and political conversation on this issue over a generation will be

required to implement effective reforms and transition those industries towards a non-exploitative economic model.

7. He noted that, unfortunately, mobility facilitation is not the direction that most destination countries are currently taking. In fact, a majority of their political leaders seem especially hostile to such a vision. The toxic nationalist, populist, prohibitionist discourse is dominant and risks remaining so for quite some time. He stressed the need to mobilise all forces to change the mindset towards migrants.

8. Mr. Crépeau concluded by stating that empowering people to defend their own rights is the only strategy that has ever worked for protecting human rights. Migrants need empowerment and this will only be possible when a regular administrative status will be available to them, as it will mean the elimination of the constant fear of being arbitrarily detected, detained and deported. He recommended increasing the possibilities for migrants to have their voice heard by, for example, facilitating the consultation of migrants every time the legislator discusses immigration or labour laws; facilitating the creation of migrants' associations and the unionisation of all migrant workers; facilitating access to justice for all migrants; ensuring effective labour inspections and audits; and ensuring that employers are not abusing their position of authority. Over the long term, he recommended redirecting the vast resources dedicated to preventing people from crossing the border, towards policies that will help migrants integrate and find or create jobs, and towards ensuring that local populations are not afraid of the newcomers.

9. During the interactive discussion, the Chairperson-Rapporteur asked Mr. Crépeau whether the GCM fills the gaps in the existing international protection framework and when anti-migrant attitudes and sentiments become racism and xenophobia. To the first question, Mr. Crépeau replied that the GCM lays the ground of what needs to be done for the next ten years. He explained that gaps in the protection of the rights of migrants are often the result of their precarious administrative status. Therefore, there is a need to facilitate access to legal documents in order to ensure better integration of migrants; to avoid disempowering migrants; to make sure that migrants are less vulnerable to abuses and exploitation, as well as to racism and xenophobia; to facilitate access to all basic services and respect of the human rights of migrants; to ensure better labour inspections; and to train police to protect migrants and their rights. To the second question, Mr. Crépeau replied that the distinction between anti-migrant attitudes and sentiments, on the one hand, and racism and xenophobia, on the other hand, must be established by court decisions. He noted that the doctrine on the subject matter is evolving.

10. The representative of Zimbabwe was interested to hear about the ways in which a change of mind-set regarding negative stereotypes against migrants can be achieved. Mr. Crépeau replied that there are already several initiatives, notably from non-governmental organisations, aiming at changing the mind-set towards migrants. However, this is a difficult task. In his view, what is missing in public debate today is the voice of the migrants themselves and, therefore, more efforts should be put on helping migrants to speak up for their rights.

11. The representative of South Africa requested the expert's perspective on whether there are gaps in the International Convention on the Elimination of all forms of Racial Discrimination concerning migrants and what complementary standards to put in place. In response, Mr. Crépeau noted the importance that all laws protecting workers and against discrimination are applicable to all, including migrants. He stated that the new instrument should draw the attention of existing institutions to the vulnerability of migrants and ensure that existing human rights and labour norms and standards are implemented for migrants.

12. The representative of Angola on behalf of the African group noted that negative stereotypes and perceptions against migrants continue to prevail and have consequences for the migrants themselves and their access to their rights. She noted the need to promote positive aspects of migrations, notably the role of migrants in development and economic prosperity. She inquired about the main measures to be taken to achieve this goal. In response, Mr. Crépeau indicated three main measures to be taken by States, namely to reduce precariousness of migrant; to ensure the implementation of labour standards for migrants, including by strengthening labour inspection and facilitating regularisation of

foreign workers; and to ensure non-discriminatory access to all services, including access to education and health services for migrants and members of their families regardless of their migrant status.

13. During the 3rd meeting on 9 April, the Committee met in small groups in an informal session to consider questions and issues relating to migration, protection gaps regarding migrants and asylum seekers, national mechanisms, stereotyping, non-citizens, the Migrant Workers Convention, Global Compact on Safe, Orderly and Regular Migration, and the role and impact of the ICERD in this regard.

14. At its 6th meeting on 10 April, the Ad Hoc Committee continued its consideration of agenda item 4 on the protection of migrants against racist, discriminatory and xenophobic practices. Ms. Ariadna Estevez, Professor and Advisor at the UNAM School of Social and Political Sciences, Mexico gave a presentation (via video link) on this topic.

15. Ms. Estevez noted that international migration was increasingly forced rather than voluntary. Migrants left their countries for economic, environmental, political or other reasons. The expert first described manifestations of racist, xenophobic and discriminatory practices directed against migrants in the region of Latin America. She explained why she thought it would be important that the Committee endorsed an Additional Protocol and thirdly, she explained why it seemed important that the Protocol focused on the phenomenon and the concept of xenophobia rather than on racism and racial discrimination.

16. In the first part of her presentation, the expert focused on the situation of Hondurans in Tijuana and then Venezuelans in Cúcuta, who have fled the violence and fear in their countries to encounter xenophobia abroad. She then argued that an additional Protocol could counteract the growing hegemony of fascist politics around the world, and addressing xenophobia was a way to reverse racism, xenophobia and discrimination against migrant men and women. She argued that current international legislation was not sufficient as could be seen in the racist legislation of the European Union on migrants. She noted that the EU's racist approach to migration and refugees was institutionalized by the Dublin III Regulation, which came into force in 2014 and is based on the Convention Dublin 1990, Regulation I and the Dublin II Regulation of 2003. Such racist perspective had also been globally reinforced by the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration, and the Global Compact on Refugees, adopted in December 2018, the expert stated.

17. The purpose of these regional and international instruments was to prevent asylum seekers and migrants from reaching the West. Prosperous countries would only accept refugees and migrants through "legal" and limited means, such as family reunification, scholarships for students or humanitarian visas. An Additional Protocol could counteract measures such as those adopted by several Western countries to prevent migrants from entering.

18. In response to the presentation of Ms. Estevez, the representative of the Bolivarian Republic of Venezuela noted that Venezuela adhered to the CELAC agreement on migration and the Global Compact for Migration. The representative stated that his country did not accept what in his view were false and inaccurate versions of the facts which were disseminated about the country and that misinterpreted the movement of Venezuelans as resulting from a humanitarian crisis. He added that external humanitarian interventions in the country were contrary to international law, and were aimed destabilizing the country and political interference. He informed that Venezuela had enacted a "return to the homeland" programme that would enable Venezuelans who had left to voluntarily return to the country.

Racism, in modern information and communication technologies (racial cybercrime)

19. At its 4th meeting on 9 April, the Committee considered the issue of Racism, in modern information and communication technologies (racial cybercrime). Ms. Jesse Daniels, Professor of Sociology, Hunter College & Professor Africana Studies, The Graduate Center, CUNY, USA, and Mr. Ernest Chernukin, Chief of Section, Department for New Challenges and Threats, Ministry of Foreign Affairs, Russian Federation gave presentations on the topic.

20. In her presentation, Ms. Jesse Daniels illustrated how the rise of the popular Internet since the mid-1990s has facilitated the globally networked spread of white supremacy. The confluence of global linkages facilitated by information and communication technologies means that true believers in white supremacy can connect a white identity across national boundaries. The recent massacre in Christchurch, New Zealand, for which the shooter drew inspiration from white extremist terrorism attacks in other parts of the world, illustrated how the connections between perpetrators of those attacks span continents and highlighted how the Internet and social media facilitate the spread of white supremacist ideology and violence.

21. Ms. Daniels further insisted on the importance of distinguishing between different dynamics in the spread of hateful ideology online, namely the dynamic of being inspired to violent action, the dynamic of being recruited into a social movement organization, and the dynamic of encountering white supremacist content online. Though it may not lead to violence, the latter dynamics encourages the mainstreaming of white supremacy into national politics. According to her, all three dynamics are equally concerning.

22. Ms. Daniels described two main transition phases in the spread of white supremacy rhetoric through the new information and communication technologies. First, the mid- and late-1990s were marked by the transition from the print-only era, characterised by the “one-to-many” paradigm of broadcast news and print media with its gatekeepers, to the early Internet, characterised by the “many-to-many” media paradigm without gatekeepers. Ms. Daniels observed that white supremacists had demonstrated a great ability at exploiting this paradigm shift to further their ideological goals. The early Internet era facilitated the global networking of white supremacists, but also eased the broadcasting and dissemination of their hateful rhetoric, notably through the development of what she called “cloaked sites,” i.e. websites that intentionally disguise authorship in order to conceal a political agenda.

23. She further explained that the second transition phase begun in 2008 with the emergence of social media platforms operating algorithmically. On each of these platforms, white supremacists have found opportunistic ways to exploit them to spread conspiracy theories and racist propaganda. By creating a reverberating feedback loop that systematically spreads white supremacy propaganda through social media, algorithms have become a key feature of the way racism spreads online. In addition, the social media platforms have made easier targeted abuse online by white supremacists. Because the platform puts the burden on the user who is being harassed to block people, it creates a differential cost to the victims relative to the perpetrators.

24. Ms. Daniels discussed the central role of US-based tech industry in facilitating the spread of the hateful ideology. There are currently five undisputed rulers of the ICT industry that are all based in the United States: Amazon, Apple, Facebook, Google/Alphabet and Microsoft. Grounded in Barlow’s “cyberlibertarianism,” the dominant view in this industrial sector is that freedom of speech is absolute. This echoes the prevailing view in the US towards white supremacy online. There is also a strong belief in colour-blindness, which is the belief that there is no racism operating in algorithms, platforms or tech companies. This shows a general lack of awareness about both the history and contemporary reality of racial inequality in the US in an industrial sector dominated by White men and in which the inequalities of race, class and gender that prevailed in the industry’s social context were reinscribed. She stressed that this industry exerts an outsized influence over the rest of the world and, therefore, the disregard on the part of the United States dramatically reduces the likelihood that nations who wish to regulate white supremacy online will be able to do so. She added that the United States also undermines international efforts by operating as a “safe heaven” for white supremacy online as well as primary creator of this content available globally.

25. She highlighted several features of the economics of the global spread of the Far Right. One important element is the “dark money” that refers to funds raised for the purpose of influencing elections by non-profit organizations that are not required to disclose the identities of their donors and, therefore, that are difficult to trace. Billionaires have allegedly used this avenue to fund the promotion of the far-right agenda. Some studies show that cryptocurrencies are being used by the alt right. Ms. Daniels also pointed out the

influence of media conglomerates, as well as the hands-off approach of social media platforms as enabling factors in the spread of white supremacist rhetoric.

26. Ms. Daniels presented policy recommendations for concrete actions to be taken in five main areas: a) to specifically name white supremacy, a form of racial supremacism, as an imminent threat to human life, dignity and rights as an additional iteration of article 9 of the on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination of 1963; b) to establish a global database to document white supremacist violence in order to track white supremacist violence and advance our understanding of the scope of this problem; c) to create international regulation that holds tech companies accountable for contributing to the spread of white supremacy, including by imposing fines. To combat the spread of white supremacy online, we need regulation of tech companies that reaches beyond the borders of individual nation-states; d) to develop literacies of racism, antiracism and social justice for those working in the tech industry, to be able to recognize and impede with white supremacy online when they see it; e) to create de-radicalization protocols for those who have been exposed to white supremacist content and are vulnerable to its influence.

27. The Chairperson-Rapporteur asked Ms. Daniels what aspects of racial cybercrime can be effectively criminalized. He further inquired about the kind of regulations that could be adopted at international level and how effective these regulations would be.

28. The representative of European Union sought the expert's perspective regarding criticisms raised in some countries that new laws adopted to criminalize certain behaviours online may be used to close down human defenders' websites or to criminalize behaviours that are beyond the scope of the issues addressed by the Committee.

29. The representative of Morocco noted the importance of racial literacy and of having people of diverse background in the information and technology sector. He further emphasized the need to educate and to put forward the contributions of individuals from different ethnic groups and from different countries in the pursuit of scientific and cultural advancement. In this regard, he asked Ms. Daniels whether, in her view, education and putting forward the positive contributions of people from diverse background in the development of new technologies are effective tools to contain the development of white supremacy.

30. The representative of Angola raised concerns about the rapid spread of racial content online and the lack of effective measures to prevent it and inquired about what States must undertake to address collectively the spread of White Supremacist ideology online.

31. The representative of the African Union noted the peculiar nature of the cyberspace, which is a space that extends beyond national borders. Because of its specific nature, the regulation of the cyberspace requires the development of an international instrument that covers all acts, whether they are perpetrated. He further asked Ms. Daniels about what kind of responsibility Internet stakeholders, such as Internet providers, webmasters and software developers, should be liable.

32. In response to the questions posed by the Chairperson-Rapporteur, Ms. Daniels indicated that incitement to violence and language that may lead to genocide are elements that can be criminalized. Regarding the question of what regulations are most effective, especially at international level, she noted that technology companies appear to be more responsive to fines, than to other types of sanctions.

33. In response to the concerns raised about the use of legal provisions that aim at regulating online content against human rights activists, she explained that part of the vulnerability in these regulations comes from the fact that they define their object in generic terms rather than specifying the kind of racial superiority targeted. This is why she recommended specifically naming white supremacy, as a form of racial supremacism.

34. She agreed with the representative of Morocco regarding the importance of racial literacy, education and putting forward the contributions of other people and groups from different regions of the world, including people of African descent and others, in the

development of new technologies. She also indicated that individuals who come from outside to work in the Silicon Valley represent the ideal audience for racial literacy.

35. In response to the concerns raised by the representative of Angola, she explained that she has been observing a shift in the discussion in recent years with increased attention given to the question of what are people's responsibilities and of what States and tech companies can do to address this issue at stake.

36. In response to the question posed by the representative of the African Union, Ms. Daniels stated that it is possible to have some international regulations that will be recognised in all countries. In this regard, she indicated that one of the main challenges is if a major player, like the United States that has a peculiar view on the right to freedom of speech as being an absolute right, does not take action within the international context. She added that Internet service providers and other stakeholders must be held accountable and that regulations like the European Union's General Data Protection Regulation (GDPR) and other regulations are important for the way forward.

37. The representative of Angola on behalf of the African Group stated that the decentralised nature of the Internet must not be an excuse not to take action. On the contrary, freedom of expression has to be contained when it comes to the dissemination of violent content, incitement to hatred and xenophobia, which undermines human rights. It is by establishing the framework for fundamental freedoms that other rights can be respected. The dissemination of racist content must be subject to control and liabilities clearly defined. She added that the information and communication technology sector, including webmasters and platforms, should be on-board when it comes to combating racism online.

38. The representative of Burkina Faso supported the statement made by Angola on behalf of the African group and asked Ms. Daniels to explain what avenues could be pursued with a view to drafting complementary standards.

39. The representative of Gambia raised concerns about the difficulty to draw the line between freedom of expression and the need to ensure that incitement through language that is not appropriate in the digital space is subject to some control. He added that those defending the absolute right to freedom of expression should be engaged in the discussion. He noted the need to strengthen national regulatory authorities and the importance of exerting continuous pressure and some form of control over the five major firms of the ICT sector who are based in Silicon Valley.

40. In response to the questions raised by the representatives of Burkina Faso, Ms. Daniel indicated that there is a large body of research on language that leads to genocide that could serve as a source of reference for drafting legal definitions of what needs to be criminalized in the view to develop complementary standards.

41. She agreed that the persons who are defending freedom of expression need to take part in the discussion on regulating racist content online. She added that, in recent years, the ICT industry has started to show more openness to regulations but claimed not to know how such regulations would work.

42. During the 4th meeting, the representative of the European Union made a statement on countering illegal hate speech online.

43. The representative of the European Union stated that the European Commission had over the past years worked intensively to ensure that the internet remains a free, safe and tolerant space where EU laws are enforced, in full respect of the right to freedom of expression. Significant efforts have been made in particular to counter the proliferation of illegal hate speech online, as defined by national laws implementing the Framework Decision on Racism and Xenophobia. A major flagship initiative led by the Commission in this area is the Code of Conduct on countering illegal hate speech online. In addition to progress in terms of removal of illegal hate speech, the Code of Conduct has fostered synergies between the IT companies, civil society and Member State authorities in the form of a structured process of mutual learning and exchanges of knowledge. The Code of Conduct also recognises the value of independent counter-narratives and support to educational programs fostering positive narratives. In the area of media policy and the

digital single market, the revised Audiovisual Media Services Directive adopted in 2018 aligned its existing provisions on 'hate speech' with the relevant definition in the Framework Decision on Racism and Xenophobia while extending its remit to cover all the discriminatory grounds listed in Article 21 of the Charter and to cover 'video sharing platforms'. A set of operational measures to be taken by companies and Member States, was set out in the 2018 Recommendation on measures to tackle effectively illegal content online. Furthermore, a number of key actions were put forward and are being implemented with regard to media literacy and critical thinking.

44. Also at the 4th meeting Mr. Ernest Chernukhin, Chief of Section, Department for New Challenges and Threats of the Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation gave a presentation entitled "Countering the use of information and communication technologies for criminal purposes". He noted that twenty years since the inclusion of the issue of information security into the global agenda, the issue of combating unlawful use of information and communications technologies (ICT), in terms of its scale and coverage, has become a real threat for both developing and developed countries. He emphasized the tendency to conflate terrorism and cyber-criminality and pointed out that social media, communication applications and other internet channels are actively used by terrorists for recruiting, fund raising and organisational coordination of terrorists attacks through the establishment of communication channels and real-time control of the actions carried out by terrorists or individuals.

45. In the coming years, cyberattacks and cybercrimes both on state and commercial networks will be organised with the assistance of robotics and smart attacking instruments according to Mr. Chernukhin. Both software and hardware will make it possible to scale up the level of attacks significantly. He underlined that in the absence of a genuine political legal discussion within the United Nations in the quest for a resolution of this problem, it has not been currently possible to work out a universal approach to combat this global phenomenon. He noted that this is something that works to the benefit of the cybercriminals, who have for some time felt to be impervious online.

46. Mr. Chernukhin stated that the Russian Federation believes that there is a need to strengthen the international cooperation and harmonize the national legislations of States in this sphere. He added that at the international level, the situation is complicated not only by the absence of the fully-fledged international legal basis, but also by the lack of a single conception framework. He underlined that even with the existing bilateral mechanisms of partnership it is not possible to say that there is a panacea for the problem of cybercrime. Since even with these bilateral agreements, States may refrain from providing the necessary information, citing specificities of national legislation in terms of cross border information exchange or simply by replying with a delay. It can also be the case that information exchange is not possible because of real technical reasons, for example, in case of expiry term of the IT data retention under the national law.

47. The Russian Federation together with a group of like-minded States favours the development of universal principles and standards which should be shared by all interested parties and which would establish the basis for effective and transparent international cooperation in combating this threat. Such an instrument could take the form of a United Nations convention on countering crime in information and communications technologies use, which would take into account the current situation, faced by all countries without exception and would be based on principles of sovereign equality of States, non-interference in the internal affairs of States and respect for human rights.

48. Mr. Chernukhin underlined that in this connection the Russian Federation considers it has made an intellectual contribution to these discussions by introducing the draft universal convention on cooperation in combating cybercrime on the 28 December 2017, which became an official document of the 72nd session of the United Nations General Assembly. The idea behind the preparation of the universal convention is also reflected in the outcome declaration of the 10th BRICS summit in Johannesburg on 25–27 July 2018. The five leaders underscored in particular the importance of international cooperation in combating the use of ICT for terrorist and criminal purposes and in consequences of this, once again affirmed the need for the preparation under the auspices of the United Nations

of a universal legally binding regulatory document countering the use of information and communications technologies in criminal purposes. Mr. Chernukhin also reminded that at 73rd session of the United Nations General Assembly the project of the Russian Federation resolution A/RES/73/187 "Countering the use of information and communications technologies for criminal purposes" was approved by the majority of votes. He emphasized that the main idea of the document on the initial level is to start relevant wide political discussion within the United Nations General Assembly in New York on the issue of misuse of ICT. The resolution provides an inclusion of the issue "Countering the Use of Information and Communication Technologies for Criminal Purposes" on the provisional agenda of its 74th session and requests the Secretary-General to present a report to the General Assembly at its 74th session.

49. In conclusion, Mr. Chernukhin stressed that publication and dissemination of extremist statements as well as holding racists or xenophobes flesh mobs, cross-border computer attacks on critical infrastructure can be used to heat up the situation in any country to the point of "social explosion". He concluded that the ability to uphold human rights in the information sphere is being held hostage to the absence of universal international legal basis under the United Nations auspices. Such a globally reaching problem should be resolved by the whole international community under the auspices and leading discussion forum of the United Nations, where all States will be able to speak and to bring their proposals with the consideration to the sovereign rights and peculiarities of their legal systems. In this way, it would be possible to set up a reliable platform for discussion of the conceptual aspects of international cooperation in countering cybercrime on the basis of the world wide use of pre-existing specialised regional legal instruments as well as exchange of best practices in this sphere. Mr. Chernukhin expressed hope that all this will serve as a next step towards a world without cybercriminals.

50. During the interactive discussions, the representative of the Republic of the Gambia thanked Mr. Chernukhin for the presentation and pointed out few questions. Firstly he wanted to clarify how the figure of mentioned in the presentation forty millions of cybercriminals existing nowadays has been got, weather it is any specific criteria that was used to label them as cybercriminals and is there any segregated data on how these forty millions of cybercriminals are divided into categories. The delegate also noted that the Russian Federation is a member of the United Nations Security Council and wondered why the five permanent members could not lead on the issue of cybercrime, which is in such an importance. He clarified that he is talking not only about the crime committed but also about the various forms of crime in terms of reputation and in terms of inciting hate and developing another lay of racism, that as they thought had been denounced. The Chair-Rapporteur raised the question about the successful examples of combating terrorists and pulling down their websites, wondered how successful it was with the ISIL and weather this experience can be extended to other organisations and the cyberspace in general.

51. In response, Mr. Ernest Chernukhin noted that as to the figures, this is an information from independent professional organisations that adopt their professional statistics gathering approach. He continued that according to independent experts of Interpol and Europol the economic crimes are in the heart of all of cybercrimes, therefore the challenge faced before our law enforcements is to identify, arrest and retrain the cyberhooligans. Answering the second question Mr. Chernukhin expressed regret that the question of ICT security has never been included into the agenda of the United Nations Security Council and recommended to the representative of Gambia that his State could raise an issue of ICT security to be considered by the UN Security Council. He underlined that this is a topic that has a long deserved consideration as a standalone political issue. In his response to the Chairperson-Rapporteur Mr. Chernukhin emphasised that the terrorist organisation ISIL and other organisations operated on certain territories have raised this problem to the highest level. Terrorists themselves have found new ways of using internet for their own ends. He noted that terrorist cells are very effective in recruiting. Terrorists have started to encrypt their own networks, their own cells and therefore in countering terrorist activity the security services of many States have united and showed a good example of how to work. He concluded that, in view of the reports of security services, the

trend is that we are unlikely to see any significant improvements soon however, an effective cooperation on this basis need to be achieved.

52. At its 5th meeting on 10 April, the Ad Hoc Committee continued its consideration of agenda item 5 on “Racism, in modern information and communication technologies (racial cybercrime).”, during which Ms. Seyi Akiwowo, Executive Director of the non-governmental organization, Glitch based in the United Kingdom presented on this topic.

53. Ms. Seyi Akiwowo, presented on Fix the Glitch – End Online Abuse. Ms. Akiwowo commenced by telling the Committee about her personal experiences relating to online abuse. She then told the Committee about her organisation “Fix the Glitch” and said that the organisation was built on three pillars: awareness, advocacy and action.

54. Ms. Akiwowo noted that Internet companies were often unaware of the nuances of racial and other discrimination. She stressed, that Fix the Glitch – End Online Abuse was mostly about finding solutions since online abuse was according to her definition, a glitch that did not allow the Internet to work properly. An important part of Glitch’s work was “digital resilience”. Glitch supported persons who had a public (online) presence and taught them how to stay safe online. Glitch’s vision was to make the online space safer for all.

55. Glitch campaigned for a stop of online abuse. The presenter noted that it had only recently been accepted by the public that online abuse had turned into a major problem threatening the Internet. However, tools to intervene in the case of abuse did not exist yet. International frameworks might be of use. Such frameworks should respect the freedom of expression. Self-regulation by Internet companies had in the past not been efficient. The more the Internet expanded – and that was a fantastic development, the presenter noted – the more important such tools would become.

56. Too few cases of abuse were going to court, Ms. Akiwowo said and presented examples. She also reported that the UK police had not the capacity to support her when she had faced online abuse, instead the police recommended her to stay offline for some time. The presenter said that her organisation supported the idea to educate young people on how to face online abuse and how to deal with the Internet. The presenter then told the Committee about the Fix the Glitch toolkit that had become popular among online users on a global level. Ms. Akiwowo introduced her organisation’s workshops that educated young people, in particular women, on the risks of the Internet and on how to overcome those. The workshop had to date been delivered to 50 participants and could be delivered in a Webinar.

57. Ms. Akiwowo showed the Committee statistics that showed the size of online abuse. She underlined that online hate groups worked in echo chambers that strengthened hateful messages. Much of the online activity that was hateful was, she noted, organised by groups. Past events had shown that those online activities have had a profound impact on real life. Past and recent terror attacks were gruesome reminders of that fact.

58. She then told the Committee about “dead naming” that targeted the trans-sexual community. Dead naming occurred when someone, intentionally or not, referred to a person who was transgender by the name they used before they transitioned. The practice could be seen in the context of extortion. In that practise parents, relatives and friends of LGTB people were being informed about their – not yet public – sexual orientation. Blackmailing based on sexual images was another major problem for many youth.

59. The presenter underlined that Committee had an important role to play, by drafting an intersectional international treaty that considered all forms of online discrimination and abuse in the context of cybercrime. The presenter said that it was very clear what constituted abuse and where freedom of expression began, freedom of expression should therefore not hinder the development of further work in that area. The Committee could also encourage investment in the area of education. Young people needed to learn about the concept of digital citizenship and on how to become “active bystanders”, who could intervene in the case of abuse. The Committee could also consider how to internationally enforce anti abuse regulation. She mentioned best practice examples from Austria and Australia on how such regulation could be implemented. She was in particular impressed by the e-security commissioner of Australia and recommended the replication of the

Australian experience. Finally, the presenter underlined how important it was to empower civil society groups and other stakeholders that worked in the area of online abuse, so they could continue their work.

60. During the interactive discussions which followed, the representative of Ghana noted that the countries could use artificial intelligence to track abuse. Social media platforms needed to update their engagement and ensure that abusive material was taken down. International social media companies should also partner with countries and report online abusers to the respective authorities.

61. The representative of Ethiopia commended the presenter on her presentation and said that there was more online than offline abuse. Direct social interaction was regulated by “social norms and “disciplines” but the anonymity of the Internet disinhibited people. Consequently, abuse had increased. The challenge for African countries was the lack of control over the platforms and a problem of jurisdiction. Abusers were often located in other jurisdictions. The dangers of suppressing freedom of speech or controlling the media were often misrepresented. An instrument that would discipline the platforms and social media would be useful. Those platforms were also lucrative businesses. Followers were key to the success of online personalities, abuse might be one of the factors that actually encouraged people to follow a person online.

62. The representative of Venezuela asked how abuse could be countered, if that abuse came via Internet “Bots.” Venezuela also welcomed Ethiopia’s statement on managing social networks, as the major problem of social networks was the fact that they were based outside the national jurisdiction.

63. Ms. Akiwowo agreed that “Bots” were a major problem. In particular, Bots run by foreign governments were problematic. Such foreign-run “Bots” had been used during the Black Lives Matters” campaign and the Brexit referendum, aiming at creating unrest and disagreement.

64. The representative of Niger noted that one of the most important issues when it came to online abuse was how to track it. Once cyber-crime could be tracked, such crimes could be dealt with as strict liability offences. Cybercrime was a question of security and should be dealt with as such Niger noted that the Australian experience of an official e-security Commissioner could be replicated by other countries. The delegate also encouraged the Committee to support a UN convention on cyber security.

65. The representative of the Russian Federation agreed with representatives of Ghana, Ethiopia and other delegations, as they had identified some issues that were at the core of the problem. The Russian Federation had already introduced legislation regarding the abuse of ICT in the 1990s. She underlined that due to the multi-ethnicity of the Russian population, hate crimes were treated seriously. Other countries, such as the UK or Germany had also passed legislation on online abuse. Internet self-regulation was however, not effective. The representative pointed to recent efforts to draft resolution A/C.1/73/L.27/Rev.1 on “Developments in the field of information and telecommunications in the context of international security” and referred in its para 1.5 to “the right to privacy in the digital age, to guarantee full respect for human rights, including the right to freedom of expression.” He noted that the resolution underlined “the importance of respect for human rights and fundamental freedoms in the use of ICTs.” As of September, discussions on the issue would be taken up again during the 74th General Assembly and in an open-ended working group acting on a consensus basis that would further develop the “rules, norms and principles of responsible behaviour of States.”

66. The representative of Gabon was concerned about the issue of online abuse, in particular by the fact that it was hard to identify the perpetrator of online abuse. Anonymity in the Internet was a major problem as it made it impossible to punish the perpetrator. The delegate asked how that problem could be resolved.

67. Ms. Akiwowo replied that for civil society groups in many countries anonymity was essential, as many individuals might not be able to speak up without the protection of anonymity. She was therefore critical of the idea to limit anonymity. However, she noted that there were many cases when the perpetrator was indeed known, but not brought to

justice. That was the case when it came to the issue of foreign meddling in the Brexit referendum. The perpetrators were known, but no action had been taken to persecute them. Another example involved abuse by public figures. Those people were not reprimanded for their behaviour.

Comprehensive anti-discrimination legislation

68. At the sixth meeting on 10 April, the Ad Hoc Committee began a consideration of agenda item 6. The Chair-Rapporteur explained that while many experts on this topic had been approached, it had not been possible to secure more than one expert to make presentations on the topic of comprehensive anti-discrimination legislation.

69. He invited delegations to volunteer to make presentations on comprehensive anti-discrimination legislation and relevant legislative frameworks in their respective countries. The representatives of Algeria, Cuba, India, Malaysia, Pakistan, South Africa, Venezuela (Bolivarian Republic of), and the representatives of the African Group, European Union and the Organization of Islamic Cooperation (OIC) took the floor during this meeting.

70. The representative of Malaysia stated that racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance were on the rise in various parts of the world, and had been exacerbated by the rise of right-wing populism propagating xenophobic sentiment and hate crimes. History had shown that if those were not addressed in an urgent and holistic manner, they would lead to serious human rights violations. The international community needed to redouble efforts to fight racial discrimination, xenophobia and related intolerance in all forms and manifestations. The work of the Ad Hoc Committee was pertinent and an important contribution to these efforts.

71. He added that Islamophobic acts were contemporary forms of racism and discrimination and they violated the internationally recognised human rights norms and standards. Legal and administrative measures which rendered defamation of religions illegal and punishable by law were required to curb Islamophobic acts. In this regard, Malaysia wished to underscore that the proposed additional protocol covers all contemporary forms of discrimination, including any discrimination based on religion or belief such as Islamophobia which currently represented the most prevalent form of discrimination on the basis of religion or belief.

72. In the context of sharing Malaysia's experience, the Government of Malaysia was developing a National Harmony Bill in 2019. The Harmony Bill, comprising three new Acts, would be the thrust in the Government's efforts to enhance and strengthen race relations among Malaysians. The new Acts were the Racial and Religious Hate Crimes Bill, the National Harmony and Reconciliation Bill, and the National Harmony and Reconciliation Commission Bill. In addition, education and reconciliatory dialogues were also being implemented to advance the values of moderation, tolerance and mutual respect. The Government had also established a National Committee for Promoting Understanding and Harmony to: strengthen bonds among the people of various religions; become a mediating body for issues raised among religious adherents; encourage all religious associations to respect as well as adhere to the Federal Constitution; and ensure the government is attentive to the voices of religious organisations.

73. He noted that Malaysia had also partnered with religious organisations, ministries, agencies and local universities to conduct interfaith dialogues at local, regional and international levels. Malaysia actively participated in UN-sponsored dialogues on faiths and cultures and would continue implementing policies and programmes to prevent racism, discrimination and religious bigotry in Malaysia.

74. The Bolivarian Republic of Venezuela noted that its constitution forbid all sorts of discrimination. The country had in addition a wide spectrum of legislation to protect its inhabitants from discrimination. The Revolutionary Government of the Bolivarian Republic of Venezuela had undertaken legal reforms to make those who were dispossessed or deprived of such rights for decades more visible. The Revolutionary Government through the Plan de la Patria 2019–2025, had presented a plan for the defence and protection of the historical and cultural heritage of Venezuelans. For that purpose, it was necessary to

counter the production of cultural and historical narratives generated from the dominant neo-colonial perspective. Instead it was mandatory to develop liberation strategies and cultural emancipation with an emphasis on vulnerable social groups, such as Afro-descendants. Another plan in Venezuela was the Human Rights Plan 2016–2019, in which strategic guidelines were developed to advance the human rights of people of African descent, the creation of a National Institute against Racial Discrimination, and the National Plan against Racial Discrimination. Venezuela also had special laws against discrimination, with emphasis on the protection of vulnerable groups, such as the Law on Labour that prohibited any distinction, exclusion, preference or restriction in access and working conditions, based on reasons of race, religion and social origin, among others. Another example of legislation in Venezuela was the Law on Social Responsibility in Radio, Television and Electronic Media, that prohibited the dissemination of messages that incited or promoted hate and intolerance for religious reasons, political reasons, gender differences, racism or xenophobia, as well as any other form of discrimination. That Law provided for sanctions against TV, Radio and electronic media broadcasters. In November 2017, as a consequence of the political violence in the country, the Sovereign National Constituent Assembly approved the Constitutional Law against Hate, for Peaceful Coexistence and Tolerance, that aimed to generate the necessary conditions to promote and guarantee the recognition of diversity, tolerance and reciprocal respect, as well as to prevent and eradicate all forms of hatred, contempt, harassment, discrimination and violence. The law prohibits propaganda and messages of intolerance and hate, including the responsibility for the dissemination of this type of messages through social networks that promoted war or incited national, racial, ethnic, religious, political, and social hate as well as ideological and gender discrimination.

75. Pakistan on behalf of the Organization of Islamic Cooperation stated that the OIC countries were multicultural and multi ethnic. The OIC had since 2011 been leading on the Human Rights Council Resolution 16/18 on “Combating intolerance, negative stereotyping, stigmatization, discrimination, incitement to violence and violence against persons, based on religion or belief” at its implementation through the Istanbul process as a ways and means to address issues of religious intolerance around the world. The OIC considered it important to build a narrative with regard to racial discrimination against migrants and refugees in receiving societies and, thus, the importance for the Ad Hoc Committee to address the issue of hate speech, that could also take the form of xenophobic and Islamophobic speech. As the Secretary General of the OIC had been highlighting, Islamophobia was a contemporary manifestation of racism and combating Islamophobia as well as the vilification of religions and personalities sacred to religions was a matter of priority.

76. The European Union recalled the “Report on the study by the five experts on the content and scope of substantive gaps in the existing international instruments to combat racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance” A/HRC/4/WG.3/6 of 27 August 2007. The delegate drew the Committee’s attention to paragraph 34 of the report: “The DDPA identifies lack of political will, weak legislation and lack of implementation strategies and overall concrete action by States as the major obstacles to overcoming racial discrimination and achieving racial equality. The DDPA stresses unequivocally that the faithful implementation of human rights norms and obligations, including enactment of laws and political, social and economic policies are crucial in this regard. It is in light of the nature of these obstacles that States should be specifically required to adopt and implement anti-discrimination legislation and equality policies as a matter of highest priority and urgency.” The delegate further cited from the report, noting that the experts did not identify substantive gaps in ICERD. Replying to the statement made by Pakistan, the EU delegate noted that the European Union was delighted that the European Union had organised a stock taking exercise in the framework of the Istanbul process, as the European Union supported that process.

77. The representative of Ethiopia noted that Ethiopia’s constitution as well as a number of laws prohibited any discrimination based on any grounds. In addition, criminal law prohibited discrimination among the population, as well as the incitement of hatred and similar offences. Article 9/4 of the Constitution also clarified that even if there was no

specific national legislation, all international law, such as ICERD, was automatically part of the national canon of law.

78. The representative of Algeria stated that the principles of equality and anti-discrimination were enshrined in Article 32 of the Constitution. The Constitution consequently ruled out any discrimination. In addition, the legal national framework, such as the criminal code ruled out discrimination. The criminal code was adapted in 2014 for that purpose. In addition Algeria promoted inclusion, equality and the acceptance of differences by education.

79. The representative of Pakistan stated that the country was promoting equal rights for all citizens. Several articles in the Constitution addressed discrimination and prohibited it on all grounds. The country's population was diverse and the value of diversity was essential to the country. Pakistan had consistently condemned all forms of discrimination and promoted understanding among all sectors of the population.

80. The representative of India noted that the Constitution of India provided an overall framework to achieve equality of opportunity to all its citizens and persons alike. Articles 14, 15, 16 and 18 of the Constitution of India were the key provisions that guaranteed equality and non-discrimination. For instance, Article 14 of the Constitution of India stated: "The State shall not deny to any person equality before the law and equal protection of laws within the territory of India." Article 15 (1) said, "The State shall not discriminate against any citizen on grounds of religion, race, sex, place of birth or any of them" Again Article 16 (1) stated, "There shall be equality of opportunity of all citizens in matters relating to employment of appointment to any office under the State".

81. In the context of private sector employment, India had a comprehensive action plan that would address discrimination and harassment at the workplace. The Indian judiciary had taken a pro-active approach to protect employees in the instances of discrimination and harassment by any employer. At workplaces, most new-age employers comprehensively covered all general discrimination and harassment issues as part of their internal policies. Specific laws were for example: Sexual Harassment of Women at Workplace (Prevention, Prohibition and Redressal) Act, 2013 which was a notable statute that would ensure non-discrimination and protection of women from being harassed at the workplace.

82. Further, many private workplaces in India had already ensured as a matter of their internal policy, free and fair access to their employees having disabilities. In a recent decision of the Indian judiciary, it had been noted that a company had the duty to treat all persons with disabilities with dignity and respect, and any discrimination against or harassment of such persons with disabilities shall result in a fine imposed on or other action being taken against the company.

83. He noted that India was one of the first countries that had signed and ratified the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination. Having extensive Constitutional provisions and other legislations in place, India was fully committed to ensure the effective implementation of international obligations under ICERD. The national legal and policy framework, therefore, aimed at achieving equality and non-discrimination was based on three pillars: (i) Expansion of the safety net; (ii) Positive duty of practising diversity in the society; and (iii) Remedial measures.

84. India also recognized the effectiveness of the Durban Declaration and Programme of Action. It was a notable achievement by the international community aimed at developing international standards to strengthen and update international instruments against racism, racial discrimination and xenophobia in all its aspects. In fact, the Durban Declaration explicitly called upon States to design, implement and enforce effective measures to eliminate this phenomenon.

85. The representative of Cuba suggested that the Office of the High Commissioner for Human Rights should increase its support to anti-discrimination. The Cuban delegate then stated that the new Constitution that was adapted on 24 February 2019 held that all Cubans had equal rights without any distinction on any grounds. In a next step Cuba would adapt all existing laws to be coherent with the constitution.

86. The representative of South Africa stated that the country had enshrined non-discrimination and equality in its constitution. There were various acts that were enacted during the post-Apartheid era that built on the Constitution. "The Promotion of access to information" act, was one of those pieces of legislation. It provided that any citizen had access to information held by government. Another legislation regulated the promotion of administrative justice. South Africa had also enacted an act to promote equality and to prohibit unfair discrimination. Recently South Africa had elaborated a national action plan to combat racial discrimination xenophobia and related intolerance. Another new development was the enactment of a policy framework on combatting on and offline discrimination. Such framework should close all existing gaps in the national framework.

87. The representative of Angola on behalf of the African Group said that the thematic discussions should contribute to identifying complementary standards. The discussion could focus to a larger degree on xenophobia. The discussion on national developments should, among covering other issues, identify those situations where anti-terrorist measures had increased racism. Further studies on the subject of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance should apply an intersectional approach. Legislation, the delegate continued, was important when it came to incitement to hate and hate speech. Angola, the delegate noted on behalf of her delegation, would ratify the ICERD as during the 1960s Angola was still a colony and could not ratify it then.

88. At the seventh meeting on 11 April, the Ad Hoc Committee continued its consideration of agenda item 6. Mr. Alfred de Zayas, Human Rights Expert and Lecturer in international law at the Geneva School of Diplomacy, was invited to give a presentation on the topic of comprehensive anti-discrimination legislation.

89. Mr. de Zayas commenced by indicating that his presentation would focus on victims of racial discrimination, notably minorities and indigenous peoples. He stated that as a former United Nations Independent Expert on the promotion of a democratic and equitable international order, he regularly received information concerning the discrimination against indigenous populations in North and South America. He noted that he had also received information on killings and intimidation by para-militaries. In addition, he received documentation on the lack of investigation of crimes by governments and the prevailing impunity concerning land theft in certain countries. He stated that he had learned about a large number of cases of racial discrimination and killings of members of minorities and indigenous persons, primarily in connection with the defence of their ancestral lands against the extracting industries. Mr. de Zayas highlighted the systematic discrimination of indigenous peoples in several countries, and also noted that between the two world wars there was widespread discrimination against minorities in Europe. There was discrimination against minorities in many parts of the world. He noted that the issue of racial discrimination directed against minorities and indigenous people was linked to the right of self-determination. He stated that those victims suffered racial discrimination and deserved the same attention as other victims of gross violations of human rights, but they were left behind.

90. With regard to complementary standards, Mr. de Zayas noted his reservations about adopting complementary standards to the Convention on the Elimination of all Forms of Racial Discrimination, because by implication it would mean that the Convention did not cover those issues. In his view, a plan of action accompanied by the creation of mechanisms and procedures to implement the provisions of the existing Convention was more urgent.

91. Professor de Zayas also said that article 15 procedure should be used to advance indigenous claims. Petitions directed to CERD Committee should be transmitted to the General Assembly's Committee of 24, the Decolonization Committee, because indigenous peoples were denied effective remedies. Whereas refugees had their Convention as do migrants, indigenous only had a "Declaration on the rights of Indigenous peoples", that was only "soft law" largely ignored by States, while the land-grabbing, exploitation and systematic discrimination of indigenous peoples continued.

92. The representative of the non-governmental organization the Indigenous Peoples and Nations Coalition welcomed the presentation of Mr. de Zayas. He suggested that the Ad Hoc Committee could recommend that indigenous people should be allowed to transmit

petitions. In his view, such a recommendation would be compatible with the mandate of the Ad Hoc Committee. The denial of justice to indigenous peoples in North and South America was based on the notion of superiority. He stated that many resolutions were adopted with a focus on other regions but earlier efforts to bring forward the issue had been blocked. He said that it was only the lack of political will and the fear of States that was blocking the Ad Hoc Committee from moving forward to make such a recommendation. The delegate asked the Committee to overcome those obstacles.

93. He also pointed out his organization's struggle to support a "decolonization" of Alaska, and asked about a United Nations body that would consider this cause. He mentioned this as proof of a gap in the current international legal framework that was linked to racism, as he believed that the colonialization of Alaska was based on racist beliefs.

94. The representative of India stated that neither the content of the presentation of Mr. de Zayas nor the following discussion complied with the Committee's mandate, and his invitation to make a presentation under item 6 on "Comprehensive anti-discrimination legislation." On migrants, the delegate noted, that each country had a different regime with respect to the treatment of migrants, the Global Compact was however ensuring that whatever the status of a migrant, human rights were applied.

95. Pakistan thanked Mr. Alfred de Zayas for his presentation mentioning specific country situations, as those cases were important issues that were of interest to the Ad Hoc Committee. The representative of Palestine also thanked Professor de Zayas for his presentation and remarks.

96. Mr. de Zayas, replied to these interventions, noting his report to the General Assembly (A/69/272). He added that certain countries did not agree with the analysis, though in his view the legal analysis was correct and confirmed in a 2010 Advisory Opinion of the International Court of Justice.

Annex II

Programme of work – tenth session of the Ad Hoc Committee on the Elaboration of Complementary Standards (as adopted on 8 April 2019)

<i>1st week</i>				
<i>Monday 08.04</i>	<i>Tuesday 09.04</i>	<i>Wednesday 10.04</i>	<i>Thursday 11.04</i>	<i>Friday 12.04</i>
Item 1 Opening of the Session Mona Rishmawi, Chief, Rule of Law, Equality and Non- Discrimination Branch, OHCHR	Item 4 Protection of migrants against racist, discriminatory and xenophobic practices	Item 5 continued Racism, in modern information and communication technologies (racial cybercrime)	Item 6 Comprehensive anti-discrimination legislation Alfred de Zayas, Human Rights Expert and Lecturer in International law at the Geneva School of Diplomacy	Item 8 General Assembly resolution 73/262 and Human Rights Council resolution 34/36 ³
Item 2 Election of the Chairperson		Seyi Akiwowo, Glitch, United Kingdom		
Item 3 Adoption of the Agenda and Programme of Work General statements				

10:00 – 13:00

³ ... negotiations on the draft additional protocol to the Convention criminalizing acts of a racist and xenophobic nature”.

<i>1st week</i>					
	<i>Monday 08.04</i>	<i>Tuesday 09.04</i>	<i>Wednesday 10.04</i>	<i>Thursday 11.04</i>	<i>Friday 12.04</i>
08:15:00-18:00:51	Item 4 Protection of migrants against racist, discriminatory and xenophobic practices François Crepeau, Professor of Public International Law, Faculty of Law, McGill University, Canada and Former UN Special Rapporteur on the human rights of migrants (via videolink)	Item 5 Racism, in modern information and communication technologies (racial cybercrime) Jesse Daniels, Professor of Sociology, Hunter College & Professor Africana Studies, The Graduate Center, CUNY, USA; Ernest Chernukin, Chief of Section, Department for New Challenges and Threats, Ministry of Foreign Affairs, Russian Federation	Item 6 Comprehensive anti-discrimination legislation Rescheduled: Ariadna Estevez, Professor and Advisor at the UNAM School of Social and Political Sciences, Mexico (via videolink)	Item 7 General discussion and exchange of views on items 4, 5 and 6	Item 5 continued General Assembly resolution 73/262 and Human Rights Council resolution 34/36 [National contexts and regional experiences]

2nd week

	<i>Monday 15.04</i>	<i>Tuesday 16.04</i>	<i>Wednesday 17.04</i>	<i>Thursday 18.04</i>	<i>Friday 19.04</i>
10:00-13:00:10	Item 8 continued General Assembly resolution 73/262 and HRC resolution 34/36 [National contexts and regional experiences]	Item 9 continued General discussion and exchange of views on item 8	Item 10 General discussion and exchange of views — Conclusions and recommendations of the session	Item 10 continued General discussion and exchange of views — Conclusions and recommendations of the session	UN holiday

2nd week

	<i>Monday 15.04</i>	<i>Tuesday 16.04</i>	<i>Wednesday 17.04</i>	<i>Thursday 18.04</i>	<i>Friday 19.04</i>
	Item 9	Item 9 continued	Item 10 continued	Item 11	UN holiday
00:00-18:00	General discussion and exchange of views on item 8	General discussion and exchange of views on item 8	General discussion and exchange of views — Conclusions and recommendations of the session	Adoption of the conclusions and recommendations of the 10th session	

Annex III

List of attendance

Member States

Afghanistan, Algeria, Angola, Azerbaijan, Bangladesh, Belgium, Bolivia (Plurinational State of), Botswana, Brazil, Burkina Faso, Burundi, Canada, China, Colombia, Congo, Costa Rica, Côte d'Ivoire, Cuba, Djibouti, Egypt, Eswatini, Estonia, Ethiopia, Gabon, Gambia, Ghana, Greece, Guatemala, Haiti, India, Indonesia, Iraq, Italy, Japan, Jamaica, Jordan, Kenya, Kuwait, Libya, Lesotho, Luxembourg, Madagascar, Malaysia, Malta, Mexico, Montenegro, Morocco, Namibia, Nepal, Nigeria, Pakistan, Qatar, Romania, Russian Federation, Rwanda, Senegal, Sierra Leone, Singapore, Slovakia, South Africa, Spain, Sudan, Switzerland, Tunisia, Uganda, Ukraine, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Venezuela (Bolivarian Republic of), Zambia and Zimbabwe.

Non-Member States represented by observers

Holy See, Palestine.

Intergovernmental Organizations

African Union, Organization of Islamic Cooperation, European Union.

Non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council

African Commission of Health and Human Rights Promoters, Indian Council of South America and the Indigenous Peoples and Nations Coalition, Association of World Citizens, International Human Rights Association of American Minorities (IHRAAM), International Youth and Student Movement for the United Nations (ISMUN).

Non-governmental organizations not in consultative status with the Economic and Social Council

Culture of Afro-Indigenous Solidarity, World against Racism Network (WARN).
